نعلن الحق مهما كان الثمن

أستراليا اليوم

كل أخبار أستراليا

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: info@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatodayonline
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
Pinterest: /medianewsaustralia
linkedin: /in/australia-today-a78616153/
WhatsApp: 0449 146 961

رئيس مجلس الإدارة/ د. سام نان

Saturday 23 November 2024 No. 190 16 Pages توزع مجاناً ١٦ صفحة السبت ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٤ العدد رقم ١٩٠

النسر الأميركي يدعم أسد أورشليم

فشل خطة بيني وونغ وانتوني ألبانيزي وداعمي حماس

ترامب يرفض قرار المحكمة الجنائية الدولية الـ «معيب»

رفض البيت الأبيض قرار المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة في غزة.

وحث بعض المشرعين، ومن بينهم الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب على فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي بسبب القرار، وقيل إن إسرائيل تعمل مع الإدارة الجديدة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد المحكمة.

فأياً كان ما قد تلمح إليه المحكمة الجنائية الدولية، فلا يوجد أي تكافؤ بين إسرائيل وحماس.

سنقف دائما إلى جانب إسرائيل ضد التهديدات لأمنها.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير إن الولايات المتحدة لن تنفذ أوامر الاعتقال، ووصفت خطوة المحكمة الجنائية الدولية بأنها «عملية معيبة».

وأضافت: «على النقيض من الطريقة التي تعامل بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان مع الآخرين، بما في ذلك الرئيس الفنزويلي الخاضع للتحقيق نيكولاس مادورو وشركائه، فشل المدعي العام في منح إسرائيل فرصة حقيقية للمشاركة بشكل بناء والنظر بشكل صحيح في عملياتها الداخلية. هذا يثير تساؤلات حول مصداقية المدعي العام وتحقيقاته.

تمنع أوامر الاعتقال نتنياهو وغالانت فعليا من دخول الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية البالغ عددها ١٢٤ دولة.

وانتقدت إسرائيل والولايات المتحدة، اللتان ليستا عضوين في المحكمة، قرار اعتقال نتنياهو وغالانت.

وكان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان قد أعلن في مايو الماضي أنه يسعى إلى اعتقال نتنياهو وغالانت، بالإضافة إلى ثلاثة من قادة حماس الذين قُتلوا منذ ذلك الحين.

وقد هاجمت الإدارة الأميركية خان، قائلة إنه فشل في منح إسرائيل الفرصة للتحقيق في هذه الادعاءات.

ومع ذلك، رفضت إدارة بايدن حتى الآن دعوات المشرعين الجمهوريين لفرض عقوبات على المحكمة كما فعل ترامب في ولايته الأولى.

من جهته، قال متحدث باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض أن واشنطن «تشعر بقلق شديد إزاء مسارعة المدعي العام في السعي للحصول على أوامر اعتقال والأخطاء العملية المثيرة للقلق التي أدت إلى هذا القرار».

وأضاف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية أن «الولايات المتحدة أوضحت أن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها سلطة قضائية على هذه المسألة».

مضيفاً: «بالتنسيق مع الشركاء، بما في ذلك إسرائيل، نناقش الخطوات التالية».

وذكرت هيئة البث الإسرائيلية «كان» أمس الأول الخميس أن إسرائيل أعدت قائمة عقوبات يمكن لإدارة ترامب فرضها على المحكمة.

وقيل إن القائمة تتضمن شخصيات محددة في المحكمة يمكن استهدافها.

في يونيو، أقر مجلس النواب الأميركي مشروع قانون من شأنه إلغاء تأشيرات الدخول الأميركية لمسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، وتقييد دخول أي من مسؤولي المحكمة الذين يسعون إلى احتجاز أو مقاضاة حلفاء للولايات المتحدة، وفرض قيود مالية عليهم.

وقال بايدن إنه «يعارض بشدة» التشريع، الذي أقر بأغلبية ٢٤٧ صوتا مقابل ١٥٥، من بينهم أستراليا، بما في ذلك بدعم من ٤٢ ديمقراطيا.

ولكن مجلس الشيوخ الأمريكي لم يقر القرار، على الرغم من أن زعيم الأغلبية تشاك شومر، وهو ديمقراطي من نيويورك، وصف الطلب الأولي لإصدار أوامر الاعتقال بأنه مستهجن.

وفي إشارة إلى اتجاه البيت الأبيض المقبل، كتب مستشار الأمن القومي المقرر لترامب، النائب الجمهوري المتشدد مايك والتز من فلوريدا، على موقع إكس «يمكنكم توقع ردّ قوي على التحيز المعادي للسامية من قبل المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة في يناير»، عندما يتولى ترامب منصبه.

وكتب والتز «المحكمة الجنائية الدولية ليس لها مصداقية، وقد دحضت الحكومة الأميركية هذه الادعاءات».

وأضاف أن «إسرائيل دافعت بشكل قانوني عن شعبها وحدودها من الإرهابيين الذين يسعون لإبادتها».

ولكن حتى الآن، لم ترد أي تعليقات من ترامب نفسه أو بقية مرشحيه في مجال السياسة الخارجية: النائبة عن نيويورك إليز ستيفانيك، التي من المقرر أن تكون سفيرة واشنطن المقبلة لدى الأمم المتحدة، والسيناتور عن فلوريدا ماركو روبيو، الذي اختاره ترامب لمنصب وزير الخارجية.

ومع ذلك، أشار السيناتور الجمهوري توم كوتون من أركنساس، الذي ورد أن ترامب يفكر في تعيينه وزيرا للدفاع، إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تغزو لاهاي بسبب مذكرات التوقيف ضد نتنياهو وغالانت.

«المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة صورية، وكريم خان متعصب مختل عقلياً. ويل له ولكل من يحاول تنفيذ أوامر الاعتقال الخارجة عن القانون»، كتب كوتون على موقع إكس.

«اسمحوا لي أن أذكرهم جميعاً بأن القانون الأميركي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية معروف باسم قانون غزو لاهاي لسبب وجيه. فكروا في الأمر».

وأشار السيناتور ليندسي غراهام من ولاية كارولينا الجنوبية، وهو من صقور ترامب، إلى مزاعم سوء السلوك الجنسي ضد خان في هجومه على المحكمة الجنائية الدولية.

وكتب غراهام على إكس إن «الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل في سوء سلوك المدعي العام في يوم ما وإصدار مذكرة بناءً على نتاج عمله في اليوم التالي يعد إهانة للعدالة وسيادة القانون».

وأضاف أن «المحكمة عبارة عن نكتة خطيرة. والآن حان الوقت لمجلس الشيوخ الأميركي للتحرك ومعاقبة هذه الهيئة غير المسؤولة».

وانتقد السيناتور جون ثون من داكوتا الجنوبية، الزعيم المنتخب حديثا للجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي، المحكمة الجنائية الدولية وقال إن أفعالها «الفاضحة وغير القانونية والخطيرة تهدد إسرائيل، ولكن إذا تركت دون رادع فإنها قد تشكل تهديدا للولايات المتحدة في المستقبل».

وحث نظيره الديمقراطي تشومر على طرح مشروع القانون الذي من شأنه فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية على مجلس الشيوخ الأميركي.

وقال ثون الذي فاز حزبه بالسيطرة على مجلس الشيوخ في انتخابات الخامس من نوفمبر «إذا اختار عدم التحرك، فإن الأغلبية الجمهورية الجديدة في مجلس الشيوخ العام المقبل ستفعل ذلك».

كما هاجم السيناتور جيم ريش من ولاية أيداهو، الجمهوري البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي، خطوة المحكمة الجنائية الدولية ووصفها بأنها «عار تام»، مضيفا أن إسرائيل ليست خاضعة لاختصاص المحكمة.

وكتب ريش على إكس «يجب على الولايات المتحدة أن تمضي قدماً في فرض العقوبات على هذه المنظمة الفاسدة».

كما هاجم نظيره في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب النائب مايكل ماكول من تكساس ما وصفه بـ «حملة الملاحقة التي تشنها المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل والتي تتجاهل بشكل صارخ الحقائق الفعلية لهذا الصراع».

وقال ماكول «إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، ليست عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية، وقد أظهرت أنها قادرة على التحقيق ومحاسبة مواطنيها عند الضرورة. يجب على مجلس الشيوخ أن يتحرك على الفور لإقرار مشروع القانون وحماية الجنود والمسؤولين الأميركيين، وحلفائنا».

وانضم النائب ريتشي توريس – وهو ديمقراطي مؤيد بشدة لإسرائيل، والذي تضم دائرته في نيويورك الجالية اليهودية الكبيرة في ريفرديل في برونكس – إلى الدعوة إلى فرض عقوبات على «المحكمة الصورية»، مخالفًا بذلك إدارة بايدن.

وكتب: «لم تشن حماس حرباً على إسرائيل فحسب، مما تسبب في أعنف يوم لليهود منذ الهولوكوست، بل إنها أنشأت بعناية ساحة معركة مصممة لتعظيم الخسائر في أرواح المدنيين».

«يجب معاقبة المحكمة الجنائية الدولية ليس لفرض القانون بل لتشويهه».

وانتقد السيناتور جون فيترمان من ولاية بنسلفانيا، وهو ديمقراطي آخر مؤيد لإسرائيل، المحكمة لكنه امتنع عن المطالبة بفرض عقوبات عليها.

اندلعت الحرب في غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، عندما اقتحم آلاف المسلحين بقيادة حماس جنوب إسرائيل في هجوم أسفر عن مقتل نحو ١٢٠٠ شخص واحتجاز ٢٥١ رهينة.

وأسفر هجوم إسرائيل ردا على ذلك عن مقتل أكثر من ٤٤ ألف شخص، وفقًا لوزارة الصحة التابعة لحماس.

ولا يمكن التحقق من هذا الرقم بشكل مستقل ولا يميز بين المدنيين والمقاتلين، الذين تقول إسرائيل إنها قتلت منهم ما لا يقل عن ١٧ ألفًا في غزة، بالإضافة إلى حوالي ١٠٠٠ داخل إسرائيل أثناء الهجوم.

وتتهم المحكمة الجنائية الدولية نتنياهو وغالانت –الذي أقاله رئيس الوزراء في وقت سابق من هذا الشهر– باستهداف المدنيين واستخدام التجويع كسلاح حرب.

كما أصدرت المحكمة يوم الخميس مذكرة اعتقال بحق القائد العسكري لحركة حماس محمد ضيف، الذي تقول إسرائيل إنه قُتل في غارة إسرائيلية في غزة في يوليو.

وكان خان قد سعى إلى إصدار مذكرات اعتقال بحق ضيف وقياديي حماس إسماعيل هنية ويحيى السنوار الذين قتلتهم إسرائيل.

أستراليا

والآن يطرح السؤال نفسه: ما هو موقف بيني وونغ وأنتوني ألبانيزي بعد رفض قرار المحكمة الدولية لاعتقال نتنياهو وغلانت؟

حتى الآن، لم يصدر عن بيني وونغ، وزيرة الخارجية الأسترالية، أو أنتوني ألبانيزي، رئيس الوزراء الأسترالي، أي بيان رسمي مباشر بشأن رفض البيت الأبيض لقرار المحكمة الدولية لاعتقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غلانت.

ومع ذلك، يمكن تقديم تحليل محتمل لموقفهما بناءً على السياسة الخارجية الأسترالية الحالية.

كانت وزيرة الخارجية بيني وونغ وبالتالي رئيس الوزراء انتوني ألبانيزي متحمسان جداً للفلسطين، مثلهم مثل ابعض أعضاء البرلمان الذين دعموا حماس لكي يقف الفلسطينيون بجوارهم في قضيتهم.

كان موقف أستراليا في السابق أيام رئيس الوزراء سكوت موريسون، كحليف وثيق للولايات المتحدة، تميل إلى دعم مواقف البيت الأبيض في القضايا الدولية الحساسة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط.

والآن، وبما أن مخططات بيني وونغ باءت بالفشل، وصارت هي وألبانيزي في موقف محرج أمام الولايات المتحدة، من المتوقع أن تكون الحكومة الأسترالية حذرة في اتخاذ موقف صريح قد يبدو متعارضًا مع حليفها الرئيسي.

بيني وونغ عادةً ما تؤكد احترام أستراليا للقانون الدولي ودعمها للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها.

أما الآن، فستلتزم الصمت وإلا ستتسبب في توتر العلاقات بين أميركا وأستراليا.

قد تقوم تظاهرات لداعمي حماس وفلسطين وجنوب لبنان في استراليا، ولكن كلها ستنتهي بالفشل الذريع.

وقد تقوم تظاهرات عربية في الشرق الأأوسط والعالم.. ولكن مَنْ يسمع صوت النملة؟.

أما بالنسبة لبيني وونغ وأنتوني ألبانيزي، اللذان هما الآن في فترة مؤقتة إلى أن يعود الحق لأصحابة ويتم إعادة انتخاب سكوت موريسون أو بيتر داتون، فسيتجنبان انتقاد إسرائيل أو دعم قرار المحكمة بشكل مباشر، خاصة إذا كان هذا يعرض العلاقات الثنائية للخطر.

وأيضاً كمحاولة للحفاظ على المناصب.

ففي مثل هذه القضايا الحساسة، قد يختار ألبانيزي وونغ النأي بنفسيهما عن الموقف، بدلاً من التدخلات القضائية المثيرة للجدل.

رأي المحرر

منذ أن اتخذ كريم خان قرار إصدار أمر اعتقال للرئيس بنيامين نتنياهو وغلانت.

ذكرنا أن كريم خان ينتمي إلى الديانة الإسلامية. نشأ في عائلة مسلمة من أصول باكستانية، وهو معروف بفخره بجذوره الثقافية والدينية. كما أنه أول مسلم يتولى منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

بالتالي من الطبيعي أن يقف في صف من ينتمون إلى جذوره الإسلامية أي فلسطين.

وبعض أعضاء البرلمان الأسترالي الذين كانوا ينادون بأحقية فلسطين في عضوية الأمم المتحدة رغم عدم توافر أي شرط من شروط العضوية جميعهم الآن في صمت رهيب.

فالحق لا بدّ أن يظهر، والمحكمة الدولية يجب أن تعود لحيادها كما كانت في المضي، ووكريم خان لا مكان له لأنه مسلم متعصب ولا يحكم بحيادية بل أثرت جذوره الإسلامية في قراراته.

أما أسد أورشليم الرئيس بنيامين نتنياهو، فقد أعلن أن أورشليم لن تؤخذ من إسرائيل مرة أخرى كما كان يحدث في الماضي.

فإسرائيل فاض بها الكيل، فليس من حق الاحتلال الفلسطيني أ، يأخذ أي شبر من أرض كنعان، لأ،هم عرب مسلمون أتوا من الجزيرة العربية واحتلوا الأرض بحدّ السيف، واعتبروا الأرض ملكهم وأعلنوا أنها إسلامية، على الرغم من أنها لم تكن كذلك من الأصل، بل هي يهودية وستظل يهودية.

وإن كان العرب يريدون صنع السلام مع إسرائيل فأهلا بهم، ولكن إن ظلوا يعتبرون إسرائيل «أعداء» فهم الذين سيكونون أعداء أنفسهم وسيتحملوا النتائج.

داتون يشيد بـ (بيل شورتن): كان يمكن أن يصبح رئيس وزراء أستراليا

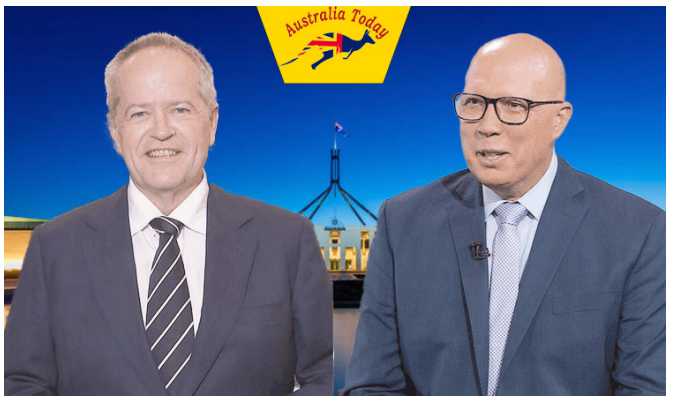

في عالم السياسة، غالبًا ما تأتي الإشادات الكبرى من الأعداء بعد مغادرتهم الساحة السياسية، وهذا ما حدث عندما ودع بيل شورتن البرلمان بعد ٧١ عامًا من الخدمة.
كان بيتر داتون، منافسه السياسي، هو من أبرز صفات شورتن السياسية وتحدث عن إنجازاته بطريقة لم يستطع حتى رئيس الوزراء أن يفعلها.
داتون الذي كان يتناول الإفطار مع شورتن في الأسبوع الأخير قبل مغادرته البرلمان، أشاد بقدراته السياسية قائلاً: «كان بيل شورتن يتمتع بذكاء سياسي وقدرة هائلة على القيادة، وكان يمكن أن يصبح رئيس وزراء جيدًا جدًا لهذا البلد».
وأضاف مازحًا: «لحسن الحظ، لم يحدث ذلك، لأننا فزنا في الانتخابات.»
في لحظة وداعه، اختار شورتن أن يكرم عائلته أولاً في خطابه، مشيرًا إلى زوجته كلوي وأطفاله روبرت وجيجي وكليمنتين.
وقد كانت كلمات شكر وامتنان لعائلته التي قدمت الكثير من التضحيات أثناء مسيرته السياسية.
شورتن، الذي عمل في البرلمان طوال ٧١ عامًا، قال: «الحياة السياسية صعبة حقًا»، وأشار إلى أن العديد من الزملاء لم يحظوا بفرصة وداع رسمية بسبب الهزائم الانتخابية أو الفضائح أو حتى المرض.
لكنه أكد أنه كان محظوظًا بخوض هذه التجربة وبلوغ هذه المرحلة.
بالنسبة للإنجازات التي يفتخر بها، ذكر شورتن كارثة منجم بيكونسفيلد التي كانت نقطة تحول في مسيرته النقابية والتي جعلته معروفًا في أستراليا. كما تطرق إلى سلسلة من الإنجازات السياسية، وعلى رأسها نظام التأمين الوطني للإعاقة، الذي اعتبره من أعظم إنجازاته.
شورتن، الذي لم يتردد في الاعتراف بإخفاقاته، قال: «بعض إخفاقاتك تصبح أفضل ما لديك»، مشيرًا إلى أنه على الرغم من لحظات الفشل المؤلمة، إلا أنه فخور بكل لحظة قضاها في السياسة.
بعد مغادرته البرلمان، يعتزم شورتن المضي في مسيرته المهنية في مجال التعليم، حيث سيشغل منصب نائب المستشار في جامعة كانبيرا اعتبارًا من فبراير المقبل.
وأشار إلى أن التعليم يمثل المجال الذي يخطط للعمل فيه بعد مغادرته الساحة السياسية.
في ختام حديثه، وجه شورتن رسالة للأجيال القادمة من السياسيين، داعيًا إياهم إلى أن يكونوا طموحين ومتطلعين لتحقيق تغيير حقيقي في البلاد.
واختتم بتأكيده على أن الوقت محدود، داعيًا الجميع إلى استغلال كل لحظة في خدمة الوطن، مشيرًا إلى حكمة الشاعر روديارد كبلينج.

الفضيحة العسكرية في أديلايد: شركات الدفاع تصف مؤتمر MAST ٢٤ بـ مهرجان فاير في عالم الدفاع

أقيم مؤتمر MAST ٢٤ الدولي في مدينة أديلايد الأسترالية، الذي كان يُفترض أن يجذب «أكثر من ١,١٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم»، لكنه تحوّل إلى فضيحة عسكرية.
فقد اعتبر العديد من الحضور أن المؤتمر كان «كارثة كاملة» ووصوفوه بـ «مهرجان فاير» في عالم الدفاع، في إشارة إلى الفشل الذريع الذي شهدته هذه الفعالية والذي يُشبه ما حدث في مهرجان فاير في جزر الباهاماس.
كان من المقرر أن يكون مؤتمر MAST ٢٤ حدثًا رائدًا في مجال الدفاع البحري والجوي وفضاء التكنولوجيا، حيث تم الإعلان عن أديلايد كأول مدينة في نصف الكرة الجنوبي تستضيف هذا الحدث في تاريخ المؤتمر الممتد ١٧ عامًا.
إلا أن الحضور الفعلي كان أقل بكثير مما تم الترويج له، حيث ادعى العديد من المشاركين في المؤتمر أن عدد الحضور لم يتجاوز نصف الرقم المعلن.
قال أحد الحضور في المؤتمر: «لقد وعدوا بالكثير ولكنهم قدموا القليل، الشركات التي قيل إنها ستكون حاضرة لم تكن موجودة، وعدد الحضور لم يتجاوز نصف العدد المتوقع». وأضاف آخر: «حتى المسؤولين الدفاعيين الذين تم الإعلان عن حضورهم لم يأتوا، وهذا ما جعلني أشعر وكأنني في مهرجان فاير».
أحد الشركات المحلية في مجال الدفاع، التي دفعت نحو ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي لعرض منتجاتها في مركز مؤتمرات أديلايد، اكتشفت أنها لم تكن مدرجة ضمن قائمة المشاركين، كما أن المواد الدعائية الخاصة بها لم تُسلم إلى مكان الحدث.
وقد شككت شركات كبيرة أخرى في صحة المعلومات التي تم نشرها حول مشاركتها في المؤتمر، وطلبت إزالة اسمها من المواد التي كانت تُظهرها كمشاركين رسميين.
رغم الانتقادات الواسعة، دافع رئيس MAST، وارن إدج، عن المؤتمر قائلاً إنه لم يكن على علم بأي دعاية خاطئة.
وأوضح أن المؤتمر تلقى إشعارًا في ١٤ نوفمبر بشأن عدم قدرة نائب الأدميرال مارك هاموند على الحضور لأسباب عملياتية، ولذلك تم تحديث الموقع الرسمي للمؤتمر في ١٦ نوفمبر.
كما أشار إدج إلى أن أحد العارضين لم يتمكن من إتمام تركيب معروضاته قبل بدء الحدث، وصرّح أنهم يعملون على تصحيح هذا الأمر.
من جهة أخرى، رفضت وزارة الدفاع الأسترالية التعليق على الجدل القائم، وأكدت أن نائب الأدميرال مارك هاموند لم يتلقَّ دعوة للمشاركة في المؤتمر.
حكومة جنوب أستراليا رفضت التعليق على المبلغ الذي تم تخصيصه لتمويل المؤتمر، مشيرة إلى أن التفاصيل المتعلقة بالتمويل هي معلومات تجارية سرية.
وفي نفس الوقت، أكدت الحكومة أن وزير الدفاع ووزير الفضاء في جنوب أستراليا لم يتمكنا من حضور الحدث نظرًا لوجودهما في المملكة المتحدة لإجراء محادثات مع شركات دفاعية عالمية.

الحكومة تقدم مشروع قانون حظر وسائل التواصل الاجتماعي على البرلمان

استخدم الملياردير إيلون ماسك منصة التواصل الاجتماعي الخاصة به اكس لانتقاد مشروع قانون الحكومة الألبانية لحظر وسائل التواصل الاجتماعي للأطفال دون سن ٦١ عاماً.
إذا تم تمريره، فقد يتم فرض غرامات على شركات وسائل التواصل الاجتماعي تصل إلى ٥٠ مليون دولار إذا فشلت في القيام بما يكفي للتحقق من عمر المستخدم على منصاتها.
إن التشريع الأول من نوعه في العالم، والذي تم تقديمه إلى البرلمان يوم الخميس، من شأنه أيضاً أن يخلق تعريفاً قانونياً جديداً لوسائل التواصل الاجتماعي.
لكن السيد ماسك، الذي تم تعيينه من قبل الرئيس المنتخب دونالد ترامب لرئاسة إدارة جديدة لكفاءة الحكومة، قال إنه «يبدو وكأنه وسيلة خلفية للتحكم في الوصول إلى الإنترنت من قبل جميع الأستراليين».
قد لا يكون مشروع القانون شائعاً لدى السيد ماسك، لكنه من المرجح أن يحظى بترحيب حار في البرلمان.
كان هناك دعم واسع النطاق من الحزبين لتقييد وصول القاصرين إلى وسائل التواصل الاجتماعي لبعض الوقت، حيث تدرس الولايات والأقاليم حظرها الخاص.
ومع ذلك، فإن مشروع القانون ليس بدون منتقدين.
حذرت النائبة المستقلة زوي دانييل صباح يوم الخميس من أن هذا قد يجعل المنصات «أقل أماناً» عن غير قصد.
وقالت «إن أكبر مخاوفي بشأن هذا الأمر حقاً هو أنه لا يغير بشكل جوهري ما يجب على المنصات فعله على منصاتها، وقد تكون هناك عواقب غير مقصودة تتمثل في أن المنصات تصبح أقل أماناً بالفعل».
«إذا كنت ستنشئ نظاماً حيث يتعين على المنصات تحمل المسؤولية، وتخفيف المخاطر والشفافية بشأن كيفية قيامها بذلك والأدوات التي تستخدمها، فإن هذا من شأنه أن يوفر بيئة يمكن للجميع أن يكونوا فيها في مكان آمن».
«ما نفعله هو القول،» حسناً، سنغلق كل من هم دون سن ٦١ عاماً، وبعد ذلك يمكن للجميع فعل ما يريدون هناك».
«ونحن نعلم أيضاً أن بعض الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٦١ عاماً سيدخلون. لا أعتقد أن هذا حقاً مسار جيد للسير فيه».
وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتم تضمين سناب شات في تعريف وسائل التواصل الاجتماعي بموجب القانون الأسترالي.
يسمح سناب شات للمستخدمين بتبادل الصور ومقاطع الفيديو والرسائل بدلاً من تقديم ميزة لوحة النشر، مثل فيسبوك أو إنستغرام أو إكس.
كان هناك بعض عدم اليقين حول ما إذا كان سناب شات يمكن أن يفلت من الحظر المقترح من خلال القول إنه خدمة مراسلة وليس منصة وسائط اجتماعية.
شبه رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي الحظر بالقيود العمرية المفروضة على الكحول، معترفاً بأن الناس يمكنهم التحايل عليها ولكن بحجة أنها تضع معياراً.

أزمة الثقة في السياسة الأسترالية: موقف أمة واحدة ضد قانون التضليل الإعلامي

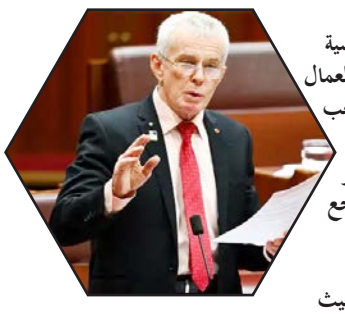

تستمر أزمة الثقة في السياسة الأسترالية في التفاقم، حيث أصبحت القوى السياسية الرئيسية مثل الحزب الليبرالي وحزب العمال وحزب الخضر موضع شك من قبل الشعب الأسترالي.
هؤلاء الأحزاب اتهموا بالكذب المستمر والتكتيكات المراوغة التي أدت إلى تراجع الثقة فيهم بشكل كبير.
على الرغم من ذلك، يبرز حزب «وان نايشن» بموقفه الثابت والمبدئي، حيث يسجل الحزب تقييمًا إيجابيًا صافيًا، مما يعكس حقيقة أن الأستراليين يقدرون الصدق والمبادئ.
في خطاب قوي، انتقد السيناتور مالكولم روبرتس مشروع قانون التضليل الإعلامي المقترح من الحكومة، محذرًا من العواقب الوخيمة لهذا القانون على حرية التعبير في أستراليا.
روبرتس شدد على أن هذا القانون لا يهدد فقط حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم، بل يعامل الأستراليين وكأنهم غير قادرين على التعامل مع الحقيقة.
وحذر من أن الحكومة تسعى إلى قمع الحوار المفتوح والشفاف في المجتمع.
طالب السيناتور روبرتس بإلغاء مشروع القانون فورًا، مؤكدًا أن الحل يكمن في تشجيع النقاش المفتوح والصادق بدلاً من فرض الرقابة على المعلومات.
وقال إن المجتمع الأسترالي قادر على التمييز بين الحقيقة والكذب دون الحاجة إلى تدخل حكومي للحد من حرية التعبير. وأشار إلى أن هذا القانون سيضعف قدرة الأستراليين على مناقشة القضايا الكبرى بحرية وبدون خوف من العقوبات.
موقف حزب «وان نايشن» في مواجهة هذا القانون يعكس رغبة قوية في استعادة الثقة في السياسة الأسترالية من خلال تمسكهم بالشفافية والصدق.
وبينما تستمر الأحزاب الرئيسية في فقدان الدعم الشعبي بسبب تصرفاتها غير الصادقة، يسعى حزب «وان نايشن» لتأكيد أن المبادئ الصادقة هي السبيل لإعادة بناء الثقة مع الشعب الأسترالي.

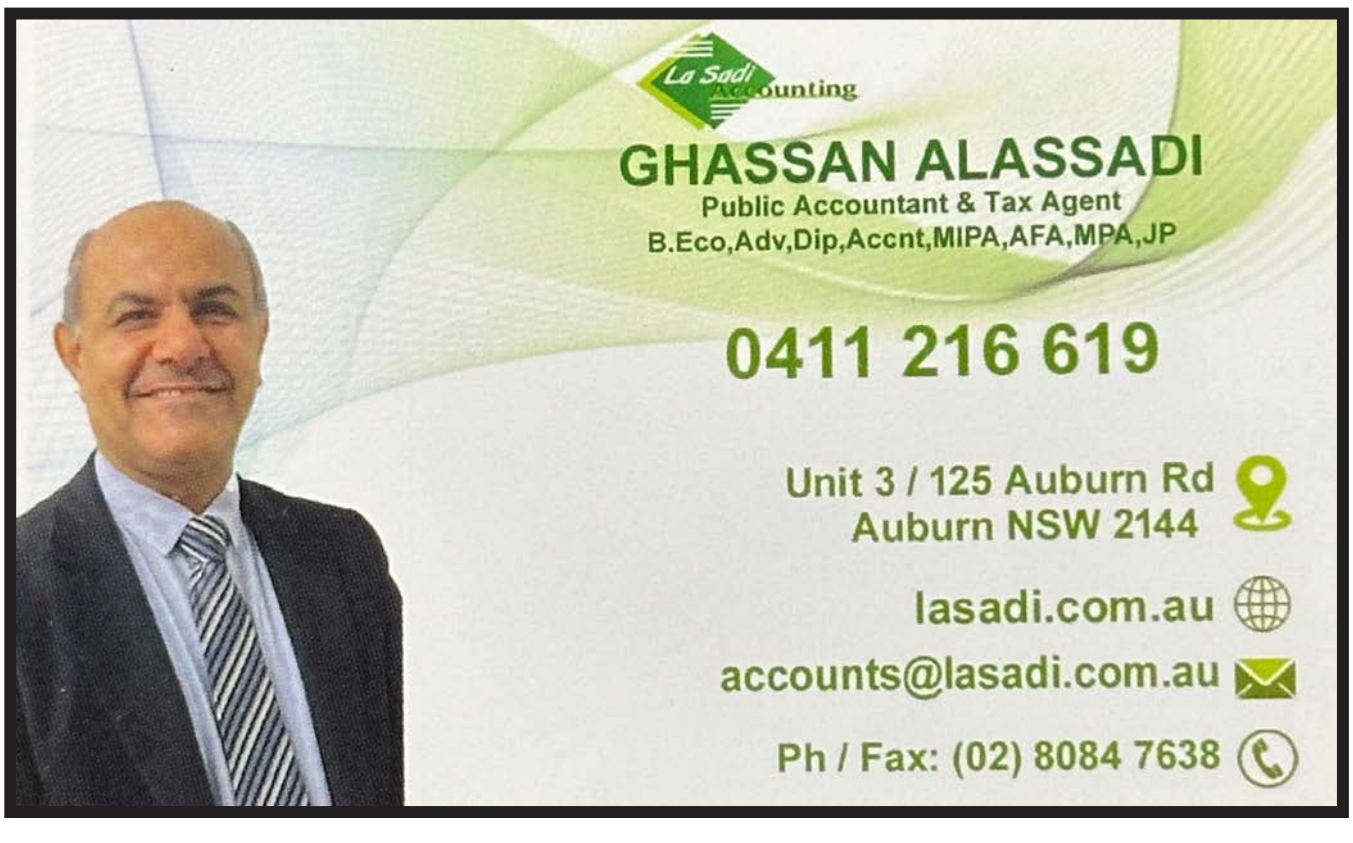

تغيير جديد يحول تركيز صندوق الثروة السيادية إلى الأولويات الوطنية

أعلنت الحكومة الألبانية عن تغييرات شاملة في صندوق الثروة السيادية الأسترالي، بهدف تقييد عمليات السحب وتحقيق توافق أفضل مع «الأولويات الوطنية».

صندوق المستقبل، الذي يُعتبر من الأدوات المالية المهمة في أستراليا، يُستخدم للاستثمارات الوطنية التي تدعم الاقتصاد طويل الأجل.

هذه التغييرات تهدف إلى ضمان استدامة الصندوق وتمكينه من تحقيق دور أكبر في المستقبل الاقتصادي لأستراليا.

في بيان مشترك، أعلن أمين الخزانة جيم تشالمرز ووزيرة المالية كاتي غالاغر عن قرار الحكومة بتأجيل عمليات السحب من الصندوق حتى عام ٢٠٣٣ على الأقل.

هذا القرار سيمنح صندوق المستقبل الوقت الكافي لاستثمار موارده بشكل أكثر فعالية، مما يعزز استدامته المالية على المدى الطويل.

كما قال تشالمرز والغالاغر في بيان مشترك: «يواجه الاقتصاد الأسترالي تحولات هيكلية كبيرة.

بما في ذلك التحول إلى صافي صفر من الانبعاثات، والتغييرات التكنولوجية والديموغرافية».

من ضمن التغييرات الرئيسية، سيتعين على الصندوق مراعاة الأولويات الوطنية لأستراليا عند اتخاذ قراراته الاستثمارية.

يتضمن ذلك التركيز على قضايا مثل الإسكان، والانتقال إلى شبكة كهرباء صافية صفرية، ودعم سلسلة التوريد المحلية.

وهذه التغييرات تهدف إلى تحسين دور الصندوق في دعم الاقتصاد الأسترالي على المدى الطويل، بالإضافة إلى تعزيز استثماراته في مجالات تخدم احتياجات الأستراليين في المستقبل.

على الرغم من التغييرات التي تم الإعلان عنها، أكدت الحكومة على التزامها باستقلالية صندوق المستقبل.

مشيرة إلى أن قرارات الاستثمار ستظل في يد مجلس الأوصياء.

كما صرح رئيس مجلس إدارة الصندوق، جريج كومبيت، بأن «مجلس الأوصياء سيستمر في اتخاذ قرارات الاستثمار بشكل مستقل عن الحكومة، مع إعطاء الأولوية لتوليد عوائد تجارية قوية».

كما أضاف أن تأجيل عمليات السحب سيمنح الصندوق الثقة اللازمة للتركيز على الأولويات الوطنية المحددة في تفويضه الجديد.

بحلول عام ٢٠٣٢–٢٠٣٣، يُتوقع أن ينمو صندوق المستقبل من ٢٣٠ مليار دولار إلى ٣٨٠ مليار دولار.

وبهذا النمو الكبير، سيستمر الصندوق في لعب دور رئيسي في دعم الاقتصاد الأسترالي في المستقبل، مع الحفاظ على استقلاله وتركيزه على العوائد التجارية.

من جانبها، أكدت الحكومة الألبانية أنها ملتزمة بمواصلة تطوير الصندوق ليكون أداة فعالة لدعم الأجيال القادمة في أستراليا.

توسع أمازون يهدد أرباح المتاجر التقليدية في أستراليا

أشارت ليا ويكرت، الرئيسة التنفيذية لشركة كولز، إلى أن دخول عملاق التكنولوجيا الأمريكي أمازون إلى السوق الأسترالية يمثل تهديدًا كبيرًا لأرباح المتاجر التقليدية.

وقالت خلال مشاركتها في تحقيق أجرته لجنة المنافسة وحماية المستهلك الأسترالية حول أسعار السوبرماركت، إن أمازون نجحت منذ دخولها السوق في عام ٢٠١٧ في اقتناص ما .يقرب من مليار دولار من مبيعات البقالة من المتاجر التقليدية

أوضحت ويكرت أن أمازون تنافس بشكل مباشر في فئات المنتجات غير الطازجة، مثل الحفاضات ومنظفات الصحون، مشيرة إلى أن هذه الفئات تشهد نموًا كبيرًا في حجم المبيعات لصالح الشركة الأمريكية.

وقالت: «الحجم الذي تبيعه أمازون الآن يشكل تحديًا حقيقيًا لنا. المشكلة الكبرى التي نواجهها هي قدرتهم على توفير توصيل خلال ساعتين من مراكزهم الروبوتية في ملبورن وسيدني.»

استثمرت أمازون بشكل كبير في السوق الأسترالية، بما في ذلك إنشاء مركز تلبية طلبات روبوتي بمساحة ٢٠٠,٠٠٠ متر مربع في كيمبس كريك بغرب سيدني.

هذا المركز يتيح لأمازون تقديم أوقات توصيل سريعة جدًا، مما يزيد من الضغط على المتاجر التقليدية. كما تخطط أمازون لافتتاح مركز ثانٍ في Craigieburn شمال ملبورن بحلول عام ٢٠٢٥.

وفقًا لأبحاث Roy Morgan، فإن عدد الأستراليين الذين تسوقوا على أمازون مرة واحدة على الأقل خلال العام المنتهي في يونيو ٢٠٢٤ وصل إلى ٧,٩ مليون شخص ممن يبلغون ١٤ عامًا فأكثر.

هذا العدد يمثل زيادة بمقدار ١,١ مليون عميل مقارنة بالعام السابق.

مع رأس مال سوقي يبلغ ٣,٣ تريليون دولار مقارنة بـ ٢٤,٤ مليار دولار لشركة كولز، تشكل أمازون منافسًا ضخمًا يصعب التغلب عليه. وأكدت ويكرت أن شركات مثل كولز بحاجة إلى استراتيجيات مبتكرة لتعزيز تنافسيتها والحفاظ على حصتها في السوق.

كما تمنح خدمة Amazon Prime العملاء أيضًا خدمة التوصيل المجاني.

ووجدت لجنة المنافسة والمستهلكين الأسترالية أن كولز وولورثس تسيطران على حوالي ٦٧ في المائة من مشهد السوبر ماركت، لكن السيدة ويكرت قالت إن النمو المزدهر لشركة أمازون يشكل تهديدًا تنافسيًا مستمرًا لأعمالها.

وقالت: «توقعاتنا هي أنهم سيستمرون في النمو والاستثمار».

«من المرجح أيضًا أن يوسعوا نطاقهم بمرور الوقت».

قالت السيدة ويكرت إن كولز طورت مراكز التوزيع الآلية الخاصة بها جزئيًا استجابة لتهديد أمازون.

في الفضاء الإلكتروني، أدرجت رئيسة كولز وولوورثس وأمازون كمنافسين رئيسيين لها.

التحقيق، الذي أنشأته وزارة الخزانة في فبراير من هذا العام، يتعمق في هيكل أسواق البقالة عبر الموردين وتجار الجملة وتجار التجزئة.

تشكل الأسعار المرتفعة عند الخروج جزءًا أساسيًا من أزمة تكلفة المعيشة المتجددة في أستراليا، وتخشى الحكومة والمعارضة وعامة الناس من أن مساحة السوبر ماركت المركزة في البلاد قد تؤدي إلى تضخم الأسعار.

حققت كل من كولز وولوورثس إيرادات وأرباحًا قياسية في السنوات القليلة الماضية، حتى مع انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين في مواجهة ارتفاع التضخم وضغوط أسعار الفائدة.

دافعت السيدة ويكرت عن أرباح كولز تحت استجواب محامية لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية نعومي شارب، بحجة أن الأرباح الصافية بعد الضريبة ظلت ثابتة كنسبة مئوية من إجمالي التكاليف في السنوات الخمس الماضية.

أماندا ريشورث وبريدجيت ماكنزي تتصادمان بشأن محلات السوبر ماركت

تبادل الجانبان الحكومي والمعارض في أستراليا الضربات حول كيفية التصدي لاحتكار محلات السوبر ماركت.

فقد اتهمت عضوة مجلس الشيوخ الائتلافية، بريدجيت ماكنزي، وزيرة الخدمات الاجتماعية، أماندا ريشورث، بأنها «تحمي الكبار» في قطاع السوبر ماركت، وهو ما أضاف إلى توتر الأجواء السياسية في البلاد.

تجري هيئة مراقبة حقوق المستهلك في أستراليا تحقيقًا موسعًا في قطاع السوبر ماركت الأسترالي وسط مخاوف بشأن ممارسات تحديد الأسعار وتركز السوق.

يأتي التحقيق في وقت حساس بالنسبة للقطاع.

حيث تواجه محلات السوبر ماركت الرئيسية مثل «كولز» و«وولورثس» انتقادات متزايدة بشأن هيمنتها على السوق.

قدمت حكومة رئيس الوزراء أنتوني ألباني مجموعة من التدابير التي تهدف إلى مكافحة الممارسات غير العادلة في قطاع السوبر ماركت.

من بين هذه التدابير، جعل القانون الطوعي إلزاميًا، وزيادة القدرة التنافسية في الولايات والأقاليم، فضلاً عن فرض عقوبات أعلى على محلات السوبر ماركت التي تتلاعب بالأسعار أو تقوم ببيع كميات أقل بنفس الأسعار.

وفي المقابل، دعت المعارضة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا، بما في ذلك تفكيك محلات السوبر ماركت الكبرى مثل «وولورثس» و«كولز».

وأكدت ماكنزي أن هاتين الشركتين تمنعان المنافسة في الضواحي والمدن الإقليمية، مشيرة إلى أن الأسعار ارتفعت بنسبة تزيد عن ١٢٪ منذ وصول حزب العمال إلى السلطة.

في تعليقها على الانتقادات، أكدت السيدة ريشورث أن لجنة المنافسة والمستهلكين تقوم بعملها بجدية، مشيرة إلى أن الحكومة قد اتخذت خطوات جدية لتحسين التنافسية.

كما شددت على أهمية النظر في العقوبات والتدابير التي تهدف إلى زيادة الشفافية والمنافسة في قطاع السوبر ماركت.

ردت السيدة ريشورث على اقتراحات معارضتها قائلةً إن هذه المقترحات «مجرد فقاعة فكرية» وأنها غير عملية.

وأضافت أن هذه الحلول المقترحة قد تؤدي إلى تقليل المنافسة وحقوق المستهلكين بدلاً من تحسين الوضع.

تظل المنافسة في السوق الأسترالي على المحك، مع استمرار التوترات بين الحكومة والمعارضة بشأن كيفية التعامل مع احتكار محلات السوبر ماركت. ويأمل المستهلكون في أن تؤدي هذه المناقشات إلى تدابير أكثر فاعلية تحمي حقوقهم في المستقبل.

مراقب الوحدات السكنية في نيو ساوث ويلز يسعى للحصول على صلاحيات دخول المباني بدون إذن قضائي وفرض غرامات

إصلاحات جديدة لمراقبة الشقق: صلاحيات واسعة للرقابة على الممتلكات المشتركة

قدمت حكومة نيو ساوث ويلز مجموعة من الإصلاحات الجديدة إلى مؤكدة أنها تمثل «أعلى معايير» ،(strata) البرلمان تتعلق بالشقق السكنية للعيش في الشقق في الولاية. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم تسليط الضوء بشكل كافٍ على جزء مهم من مشروع القانون خلال خطاب وزير التجارة .العادل، أنولاك تشانثيفونغ، في البرلمان يوم الأربعاء

في إطار التعديلات المقترحة، تسعى وزارة التجارة العادلة في نيو ساوث ويلز إلى الحصول على صلاحيات جديدة تسمح لها بدخول أي مبنى سكني في الولاية بدون الحاجة إلى إذن قضائي، في حال كانت هناك دلائل على أن جمعية مالكي العقارات (Owners Corporation) لا تقوم بإصلاح الممتلكات المشتركة بشكل مناسب.

وفقًا لمشروع القانون، يمكن أيضًا دخول الشقق الفردية إذا تم الحصول على إذن قضائي أو بموافقة صاحب الشقة. كما سيتم إجبار مالكي الوحدات على تسليم مستندات، والموافقة على إجراء مقابلات، وكذلك السماح بمصادرة بعض الممتلكات من منازلهم تحت طائلة غرامة تصل إلى ٢٢٠٠ دولار أسترالي.

في بيان لها، قالت وزارة التجارة العادلة في نيو ساوث ويلز: «السلطات الاستقصائية الجديدة مخصصة فقط للتحقيق في واجب جمعية مالكي العقارات في صيانة وإصلاح الممتلكات المشتركة.» كانت هذه السلطات قد منحت سابقًا للمنظمين في المباني الجديدة لإجبار المطورين على إصلاح عيوب البناء، لكن التعديلات المقترحة الآن توسع نطاقها لتشمل جميع المباني القائمة.

بينما تدافع الحكومة عن هذه التعديلات باعتبارها ضرورية للامتثال للالتزامات القانونية، أعربت شاري درايفر، المديرة التنفيذية لشبكة جمعيات مالكي العقارات (OCN)، عن قلقها من أن هذه السلطات قد تؤدي إلى انتهاك خصوصية الأفراد. وقالت درايفر: «الحكومة في غرفة نومي ليس ما نريده».

وأشارت إلى أن هذه الصلاحيات تشبه تلك التي منحها القانون لمفوض البناء في نيو ساوث ويلز، ولكن بدلاً من أن تستهدف المطورين والشركات التابعة لهم، أصبحت الآن موجهة إلى مالكي الشقق الفرديين.

من جانبها، اعتبرت المحامية المتخصصة في شؤون الشقق، أماندا فارمر، أن هذه التعديلات تمثل «تدخلاً غير عادي» في الممتلكات الخاصة، لكنها أكدت أن ذلك قد يكون ضروريًا.

وأوضحت فارمر أن العديد من عملائها يعيشون في شقق رطبة ومتضررة من العفن بسبب إهمال المباني وعدم صيانتها، وأن خيارهم الوحيد كان اللجوء إلى الإجراءات القانونية المكلفة.

لكن مع هذه التعديلات، سيكون للحكومة الآن القدرة على التدخل دون الحاجة إلى الإجراءات القضائية التقليدية في حالة الاشتباه بعدم الوفاء بالالتزامات القانونية الخاصة بالصيانة.

بموجب مشروع القانون، سيكون «الأمين العام» أو المفوضة، ناتاشا مان، أو ممثلها، قادرين أيضًا على «فتح أو قطع أو هدم الأعمال البنائية» واستخدام «القوة المعقولة لفتح أرضية أو جدار» خلال عملية التفتيش. سيكون لدى المنظمين أيضًا صلاحيات لإصدار إشعارات الامتثال أو التقدم بطلب إلى محكمة نيو ساوث ويلز المدنية والإدارية للحصول على أمر، أو توقيع تعهدات ملزمة لاتخاذ إجراءات.

إذا استمرت جمعية مالكي العقارات في رفض إصلاح الممتلكات المشتركة، سيتم اعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون بغرامة تصل إلى ٢٢,٠٠٠ دولار أسترالي، مع فرض غرامات إضافية يوميًا.

وأعربت أليشا فيشر، الرئيسة التنفيذية لجمعية مجتمع الشقق (Strata Community Association)، عن تفهمها للقلق بشأن الخصوصية، لكنها أكدت أن هذه الإجراءات ستساعد في معالجة مشكلات الصيانة والإصلاح الحرجة، وضمان سلامة وفعالية الممتلكات المشتركة.

مشروع قانون المعلومات المضللة يفشل بعد انسحاب دعم حزب الخضر

أعلن حزب الخضر أنه سيطالب الحكومة بسحب مشروع قانون مكافحة المعلومات المضللة، مما أدى إلى القضاء على فرص تمريره في مجلس الشيوخ.

كان القانون يهدف إلى مكافحة المعلومات المضللة والمغلوطة على منصات التواصل الاجتماعي، لكنه واجه معارضة شديدة من التحالف ومن جهات يسارية، في حدث نادر يجمع بين الجانبين.

قالت سارة هانسون يونغ، المتحدثة باسم الاتصالات في حزب الخضر:

«ندرك أن المعلومات المضللة تشكل خطرًا متزايدًا على الديمقراطية والصحة والسلامة العامة، سواء في أستراليا أو العالم، ولكننا قلقون من أن هذا القانون لا يحقق الهدف المنشود.»

دعت هانسون يونغ الحكومة إلى الإصغاء لمخاوف المجتمع وسحب التشريع.

اعتبر المتحدث باسم الاتصالات في التحالف، ديفيد كولمان، أن فشل تمرير القانون هو ضربة قوية للحكومة.

وقال: «الهجوم الذي شنه حزب العمال على حرية التعبير للأستراليين تلقى ضربة شبه قاتلة. هذا يمثل خسارة مدوية لحكومة ألبانيز.»

وأضاف أن الفائز الأكبر هو حرية التعبير في أستراليا، مشيرًا إلى قلة الدعم الذي حظي به التشريع منذ البداية.

إلى جانب حزب الخضر، أعربت شخصيات بارزة أخرى عن معارضتها للقانون، بما في ذلك:

فاطمة بايمان، السيناتورة السابقة عن حزب العمال، التي قالت: «حرية التعبير هي ركيزة ديمقراطيتنا، وهذا القانون يهددها.»

جاكي لامبي، بالإضافة إلى مستقلين آخرين مثل ديفيد بوكوك وتامي تيريل.

المعارضون للقانون أكدوا أنه يمثل تهديدًا لحرية التعبير، حيث أشاروا إلى أن معالجة المعلومات المضللة لا يمكن أن تتم من خلال فرض قيود صارمة على ما يمكن للأفراد قوله أو مشاركته على الإنترنت.

موجة الجريمة تعصف بمدينة كيمبسي: غزو المنازل وإحراق السيارات

تواجه مدينة كيمبسي، الواقعة على بعد ٤٢٠ كيلومترًا شمال سيدني، موجة عنف متصاعدة جعلت السكان في حالة غضب وخوف دائم.

تشمل الجرائم المنتشرة غزو المنازل، سرقة السيارات، الاعتداءات، وحتى إحراق المركبات. والأسوأ أن الجناة، ومعظمهم من المراهقين، يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتفاخر بجرائمهم.

خلال الأشهر الستة الماضية، تكررت حوادث إحراق السيارات وسرقة المنازل والأعمال التجارية. ومن بين الضحايا العديد من كبار السن، مثل امرأة مسنة تعرضت لسرقة إطار المشي الخاص بها في وضح النهار.

على صفحة فيسبوك بعنوان «Kempsey Crime Reporting»، يتم توثيق الجرائم بشكل يومي تقريبًا، مما يعكس حالة القلق والغضب في المجتمع.

منشور على الصفحة يقول: «للكلاب التي سرقت عجلات سيارتي السوداء V٨ ... لدينا تسجيلات لكم بالكاميرا.»

آخر يقول: «لصوص اقتحموا منزلي وسرقوا مفاتيح السيارة، والمحفظة، وهاتف آيفون١٦ وبعض النقود.»

شهادات السكان:

تحدث السكان عن شعورهم بالعجز والخوف من الوضع الأمني المتدهور.

تقول جايل شيرز، وهي من الضحايا: «تشعر وكأنك منتهك... إنه شعور مروع. لقد اقتحموا منزلي ثلاث مرات، وفي المرة الأخيرة كانوا مسلحين.»

الشرطة تعاني من نقص الموارد:

وفقًا لتقرير برلماني حديث، تعمل مراكز الشرطة المحلية في كيمبسي بـ ٧٠٪ فقط من طاقتها. وأفاد شين كريب، قائد شرطة منطقة الساحل الأوسط:

«بعض المراكز تعمل بنسبة منخفضة تصل إلى ٦٠٪، مما يجعل توفير الخدمات تحديًا كبيرًا.»

وسائل التواصل الاجتماعي:

منصة للضحايا والجناة:

بينما يستخدم الضحايا وسائل التواصل الاجتماعي لتوثيق الجرائم، يستخدم الجناة نفس المنصات للتفاخر.

على إنستغرام، توجد حسابات تعرض مقاطع فيديو لسرقة السيارات والقيادة بسرعات عالية تصل إلى ٢٤٠ كم/ساعة.

ردود فعل المجتمع والمسؤولين:

:صرح النائب المحلي مايكل كيمب

«المجتمع منهك وغاضب. يطالبون بإجابات وإجراءات لحماية منازلهم.»

إجراءات الشرطة:

أعلنت الشرطة أنها نفذت عدة عمليات هذا العام أدت إلى اعتقال ٩٨ شخصًا ووجهت لهم ١٩٩ تهمة. وعلى الرغم من تسجيل انخفاض ملحوظ في الجرائم المتعلقة بالممتلكات، لا تزال التحديات قائمة.

الشركات الهندية تعزز الاقتصاد الأسترالي خلال سلسلة بوردر-جافاسكار

شهدت سلسلة مباريات بوردر–جافاسكار الاختبارية المرتقبة اهتمامًا كبيرًا من مشجعي الكريكيت والشركات الهندية من جميع أنحاء العالم، مما يوفر دفعة قوية للاقتصاد الأسترالي.

يتوجه أكثر من ١٠,٠٠٠ مشجع هندي من آسيا والولايات المتحدة وأوروبا إلى أستراليا لحضور سلسلة المباريات التي تضم خمس اختبارات.

أكدت شخصيات بارزة في مجالات الأعمال والسياحة والدبلوماسية ذات الصلة بالهند أن الاهتمام بهذه السلسلة غير مسبوق.

أفادت منظمة الكريكيت الأسترالية أن مبيعات التذاكر الخارجية ارتفعت بنسبة ٥٠٠٪ مقارنة بالموسم الأخير قبل جائحة كوفيد (٢٠١٨–٢٠١٩)، مع زيادة بنسبة ٤٠٪ في مبيعات الضيافة الفاخرة.

تشير التقديرات إلى أن الزوار الهنود سيضخون نحو ٧ ملايين دولار في اقتصاد سيدني خلال فترة الاختبار الخامس.

في نيو ساوث ويلز وحدها، ساهم المسافرون الهنود في تحقيق ٧ ملايين ليلة إقامة و٤٨٨ مليون دولار كعائدات اقتصادية خلال عام ٢٠٢٣.

تلعب الرياضة دورًا رئيسيًا في تعزيز العلاقات بين الهند وأستراليا، حيث تجمع سلسلة الكريكيت بين كبار رجال الأعمال الهنود والأستراليين.

ومن المتوقع أن تشهد السلسلة حضور شخصيات بارزة مثل موكيش أمباني، رئيس شركة «ريلاينس إندستريز»، إلى جانب ممثلي شركات هندية كبرى.

مع ارتفاع عدد الزوار الهنود إلى رقم قياسي بلغ ٤٢٧,٠٠٠ زائر في عام ٢٠٢٣، أصبحت الهند واحدة من أهم الأسواق السياحية لأستراليا.

واستجابت هيئة السياحة الأسترالية لهذا الاهتمام بحملة تسويقية موسعة في مومباي ونيودلهي، شملت سلسلة فيديوهات مع النجم الأسترالي ديفيد وارنر للترويج لأفضل الوجهات السياحية.

تؤكد هذه السلسلة أهمية الكريكيت كأداة لتعزيز الروابط الثقافية والدبلوماسية بين الهند وأستراليا. وكما قال القنصل العام الهندي في سيدني: «الكريكيت ليس مجرد رياضة في الهند؛ إنه وسيلة لفهم الآخرين وبناء علاقات سريعة.»

تعد هذه السلسلة أكثر من مجرد حدث رياضي، فهي منصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، مع تدفق المشجعين ورجال الأعمال على حد سواء.

احتواء تفشي البعوض في مركز معالجة المياه في سيدني - وريك فارم

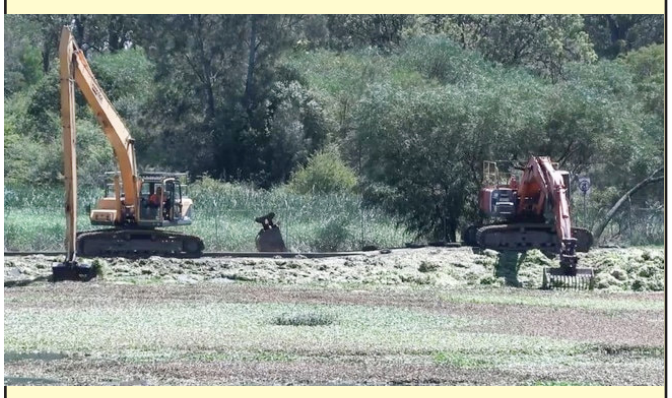

تمكنت السلطات من احتواء تفشي البعوض في جنوب غرب سيدني بعد عملية استمرت أسبوعين لإزالة نبتة «فروجبِت» (Frogbit) المحظورة من موقع بمساحة ٠٢ هكتارًا في وريك فارم.

المشكلة بدأت عندما غطت هذه النبتة أحواض التسوية في منشأة ليفربول لمعالجة المياه، ما هيأ بيئة مثالية لتكاثر البعوض.

الإجراءات المتخذة:

نفذت الفرق التابعة لشركة Sydney Water عملية مكثفة لإزالة النبتة باستخدام الحفارات، شاحنات الشفط، القوارب، والطائرات المروحية.

تم رش المبيدات الحشرية ومواد مكافحة اليرقات في المناطق المتضررة.

تشير التقييمات الميدانية إلى انخفاض بنسبة ٩٨٪ في أعداد يرقات البعوض.

سالي ريويل، قائدة استعادة الموارد المائية في Sydney Water، صرحت:

«من خلال خطتنا المستهدفة، التي تجمع بين إدارة الغطاء النباتي ومعالجات السيطرة، رأينا النتائج فورًا.»

نتائج العملية:

انخفاض أعداد اليرقات في المناطق المتبقية من النبتة من ٤٠٠ إلى صفر تقريبًا.

تناقص أعداد البعوض الطائر حول المنشأة بنسبة ٩٠٪، مع توقعات بمزيد من الانخفاض خلال الأسبوعين المقبلين.

أظهرت فخاخ البعوض خارج نطاق المنشأة (٢ كيلومتر) أن الأعداد تتماشى مع التوقعات الموسمية.

استجابة المجتمع والسلطات المحلية:

انتقد عمدة ليفربول نيد مانون شركة Sydney Water لتأخرها في اتخاذ الإجراءات، قائلاً:

«من المؤسف أن تسمح الشركة بتدهور أحواض التسوية، ما حولها إلى أرض خصبة للبعوض.»

وأشار أيضًا إلى أن المشكلة تفاقمت بسبب تكاثر البعوض في برك السباحة المهملة والمياه الراكدة في المناطق السكنية المجاورة.

المطالبة بالتعويض:

طالب العمدة مانون بتعويضات مالية لسكان المناطق المتضررة، مشيرًا إلى التكاليف الباهظة التي تحملها السكان لشراء طارد الحشرات.

شركة Sydney Water أعلنت أنها ستدعم السكان المتأثرين ولكنها لم تحدد طبيعة الدعم.

إجراءات إضافية:

تستمر بلدية ليفربول في العمل مع السكان لمعالجة مواقع تكاثر البعوض الثانوية.

تتواصل برامج الرش المكثفة في المرافق البلدية والمناطق العامة.

حادثة التسمم الجماعي بالمثانول في لاوس تودي بحياة مراهقتين من ملبورن

وفاة هولي بولز بعد يوم من وفاة صديقتها بيانكا جونز

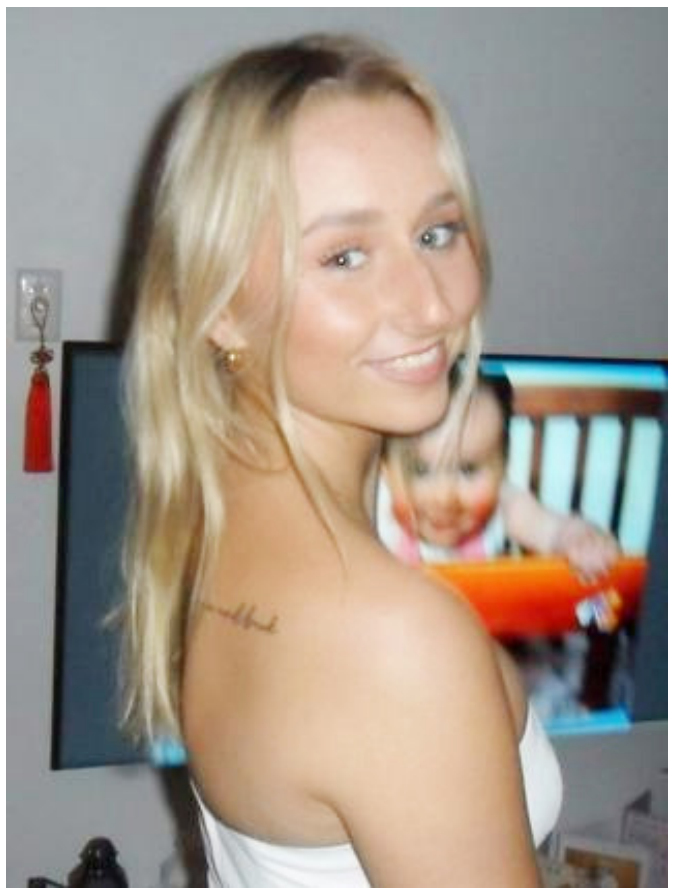

بيانكا جونز

هولي بولز

توفيت المراهقة الأسترالية هولي بولز، البالغة من العمر ١٩ عامًا، في مستشفى بانكوك بعد تعرضها لتسمم بالمثانول في حادثة تسميم جماعي في لاوس.
جاءت وفاتها بعد يوم واحد فقط من وفاة صديقتها المقرّبة بيانكا جونز، في نفس الحادثة التي وقعت في مدينة فانغ فينغ الشهيرة بين السياح الشباب.
تصريح عائلتها: «قلوبنا محطمة»
في بيان مؤثر، أعربت عائلة هولي عن حزنها العميق:
«بقلوب محطمة، نحن حزينون للغاية للإعلان أن هولي الجميلة أصبحت الآن في سلام. نجد العزاء في أنها جلبت الكثير من الفرح والسعادة للكثيرين.
كنا دائمًا فخورين بها كوالدين، وكانت أختًا رائعة لجيمس، حيث كانت دائمًا تهتم به.»
العائلة شكرت الجميع على الدعم الذي تلقته من جميع أنحاء العالم خلال هذه المحنة.

تطورات القضية في لاوس

اعتقلت شرطة لاوس مالك ومدير نزل «نانا باكباكرز»، حيث وقعت الحادثة.
تم استجواب العديد من الموظفين، لكن لم توجه أي اتهامات رسمية بعد.
الشرطة قامت بتفتيش أماكن أخرى، بما في ذلك بار «Full Moon»، بينما تم إغلاق نزل «نانا باكباكرز» أمام الحجوزات الجديدة.

تصاعد عدد الضحايا

توفي حتى الآن ستة سياح دوليين نتيجة التسمم بالمثانول، بينهم محامية بريطانية وسيدتان دنماركيتان ومواطن أمريكي.
بالإضافة إلى ذلك، تم نقل ١٤ شخصًا آخرين إلى المستشفى، من بينهم خمسة بريطانيين ومواطن نيوزيلندي.

ذكريات وصور من رحلتها

نشرت هولي، التي كانت تعمل لتوفير المال لرحلتها، لحظات من مغامراتها في جنوب شرق آسيا على تطبيق تيك توك. أظهرت الفيديوهات الفتاة الشابة تستمتع بالطبيعة والثقافة المحلية مع أصدقائها، وتحتفل بحياتها بأسلوبها المفعم بالطاقة.

مجتمع ملبورن ينعى الفقيدتين

زملاؤها في مقهى «Frank's Melbourne» وصفوها بأنها «حزمة من الفرح» وشخصية محبوبة.
نادي كرة القدم في بوماريس، حيث كانت هولي وبيانكا عضوتين نشطتين، وصفهما بـ «الأعضاء المحبوبين والمقدرين للغاية في مجتمعنا».

مخاوف عالمية بشأن التسمم بالمثانول

تُسلط هذه الحادثة الضوء على مخاطر التسمم بالمثانول في المشروبات الكحولية المغشوشة، خاصة في الوجهات السياحية. يُعتبر المثانول مادة سامة تُضاف أحيانًا بشكل غير قانوني إلى المشروبات الرخيصة، ما يسبب إصابات ووفايات متعددة حول العالم.

تعاطف عالمي

قدمت الحكومة الأسترالية تعازيها للعائلتين، بينما دعا الكثيرون إلى زيادة الوعي بين المسافرين الشباب حول مخاطر الشرب في الأماكن غير المضمونة.

نازيون جدد يقتحمون حدثًا لمجلس النواب في فيكتوريا

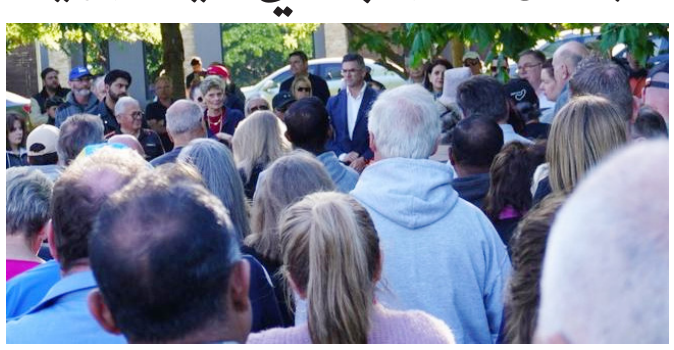

في حادثة مثيرة للجدل، اقتحم مجموعة من النازيين الجدد فعالية نظمتها عضو مجلس النواب عن منطقة جيبروك، النائب براد باتين، في مدينة ملبورن، بهدف مناقشة إعادة تسمية بحيرة «غورو نانك» تكريماً لمؤسس السيخية. الحدث، الذي جرى يوم الثلاثاء، شهد حضور عدد من المسؤولين المحليين والمجتمع، حيث كان يهدف إلى مناقشة قرار حكومة فيكتوريا بتغيير اسم البحيرة في جنوب شرق ملبورن. الحضور كان يشمل أعضاء البرلمان، مثل النائبة آني–ماري هيرمان، الذين كانوا يستمعون إلى آراء المواطنين المحليين حول هذا التغيير الذي لم يتم استشارتهم فيه مسبقًا.
لكن في وقت لاحق من الفعالية، فوجئ الحضور بوصول مجموعة من الرجال الذين ارتدوا ملابس سوداء وحملوا رموزًا نازية على قمصانهم. وفيما بعد، تبين أن هؤلاء الأشخاص هم أعضاء في جماعات نازية متطرفة، بينهم توماس سويل، وجويل ديفيس، وناثان بول، وجيمون روبرتس. الحضور المفاجئ لهؤلاء النازيين الجدد أثار موجة من الاستياء والقلق بين الحضور والمشاركين في الفعالية.
الجدير بالذكر أن هذا الحدث يأتي في وقت حساس في السياسة في ولاية فيكتوريا، حيث تواجه الأحزاب السياسية تحديات متزايدة بشأن كيفية التعامل مع الجماعات المتطرفة. في وقت سابق، كانت النائبة موبيرا ديمينغ قد تعرضت للطرد من حزب الليبراليين بعد حضورها تجمعًا مشبوهًا نظمه ناشطون يمينيون متطرفون أمام البرلمان في مارس من العام الماضي.
ومن الواضح أن الحضور المفاجئ للنازيين الجدد في فعالية باتين يثير العديد من الأسئلة حول كيفية تصدي السياسيين في فيكتوريا لهذه الجماعات المتطرفة.
عندما علمت الشرطة في فيكتوريا بحضور هؤلاء الأفراد، تم إبلاغهم على الفور، وتم اتخاذ إجراءات فورية لمغادرة النائبان الحاضران الفعالية، على الرغم من عدم وضوح ما إذا كانا قد كانا على علم مسبق بوجود هؤلاء الأشخاص المتطرفين. في بيان رسمي، أكدت المعارضة أن الشرطة كانت على علم بالحادثة وتم اتخاذ التدابير اللازمة. كما أكد المتحدث باسم المعارضة أنه تم اتخاذ الإجراءات الأمنية لحماية المشاركين.
من جهة أخرى، اعتبر المسؤولون في الحكومة أن هذه الحادثة تمثل تهديدًا للأمن العام وأكدوا على ضرورة اتخاذ مواقف صارمة ضد الجماعات المتطرفة التي تسعى لنشر أيديولوجياتها في المجتمع. وفي هذا السياق، أشار نائب رئيس الحكومة داني بيرسون إلى ضرورة أن تخرج قيادة المعارضة وتوضح موقفها تجاه الحادثة، قائلاً إن الأيديولوجية التي تحملها هذه الجماعات لا مكان لها في المجتمع الأسترالي.
هذه الحادثة تفتح مجددًا النقاش حول علاقة الأحزاب السياسية بالجماعات المتطرفة وكيفية التعامل معها في الساحة السياسية في فيكتوريا. في حين تحاول الحكومة التصدي لهذه الظاهرة، تبقى هناك أسئلة كبيرة حول كيفية معالجة هذه القضية بشكل فعال في المستقبل وضمان أن لا تؤثر هذه الجماعات على العملية السياسية في المنطقة.
تستمر التحقيقات في الحادثة، حيث يتم استجواب عدد من الأفراد الذين كانوا على صلة بالجماعات المتطرفة، في حين لم يتم الإعلان عن أي اعتقالات حتى الآن. وفي الوقت نفسه، ينتظر الكثيرون ردود فعل أكثر وضوحًا من قادة الأحزاب السياسية في فيكتوريا بشأن هذه الواقعة وما إذا كانت ستؤدي إلى إجراءات قانونية إضافية ضد الجماعات المتطرفة في المستقبل.

إعادة هيكلة نظام الصحة الفيكتوري:

خطة جديدة دون دمج إجباري للمستشفيات

جاسنتا ألان

كشفت وزارة الصحة في فيكتوريا عن خطة جديدة لإعادة هيكلة نظام المستشفيات تهدف إلى تعزيز التعاون بين الخدمات الصحية وتبسيط رعاية المرضى. جاء هذا الإعلان بعد أن رفضت حكومة فيكتوريا توصية بدمج إجباري للمستشفيات كانت قد طُرحت في تقرير عن خدمات الصحة.

تفاصيل الخطة الجديدة

هيكل «متدرج» للمستشفيات:

ستعمل المستشفيات في المناطق الإقليمية تحت نموذج متدرج، حيث يتم تعيين مستشفيات رئيسية لتنسيق الرعاية داخل مناطقها. سيتم نقل المرضى بين المنشآت الصحية حسب احتياجاتهم العلاجية، مع التركيز على تقديم الرعاية بالقرب من منازلهم.

خدمات مشتركة:

سيتم مشاركة خدمات مثل الرواتب وتحاليل المختبرات بين المستشفيات داخل المناطق لتحسين الكفاءة وتقليل التكرار الإداري.

مشاركة البيانات الصحية:

ستتاح سجلات المرضى الصحية بشكل مشترك بين المستشفيات لتسهيل حركة المرضى بين المرافق الصحية.

شبكات الخدمات الصحية المحلية (LHSN):

يتم تطوير هيكل حوكمة جديد لشبكات الخدمات الصحية المحلية بهدف تعزيز تكامل الخدمات الصحية دون اللجوء إلى الدمج القسري.

التمويل والضغوط المالية

أقر البروفيسور إيوان والاس بالضغوط المالية التي تواجهها المستشفيات في فيكتوريا، مشيرًا إلى أن جائحة كوفيد–١٩ كانت سببًا رئيسيًا في هذه الأزمة. ومع ذلك، نفى أن تكون المستشفيات في «وضع مالي خطير»، على الرغم من تقارير تُظهر أن أكثر من ٣٠ مستشفى عانت من انخفاض احتياطياتها النقدية خلال العام المالي ٢٤–٢٠٢٣.
تمويل طارئ بقيمة ١,٥ مليار دولار، كان يهدف لدعم المستشفيات المتعثرة، لا يزال موضوع جدل، حيث لم يتم تقديم تفاصيل دقيقة عن كيفية توزيع الأموال.

موقف الحكومة مقابل انتقادات المعارضة

حكومة فيكتوريا:

أكدت وزيرة الصحة ماري–آن توماس أن إعادة الهيكلة تهدف إلى إعطاء الأولوية لرعاية المرضى دون اللجوء إلى الدمج الإجباري أو إغلاق الخدمات. وشددت على أن الهدف هو تقديم «رعاية أفضل لجميع المجتمعات، بالقرب من منازلهم.»

انتقادات المعارضة:

انتقدت المتحدثة باسم المعارضة في الصحة جورجي كروزير الخطة، متهمة الحكومة بمحاولة دمج المستشفيات بشكل غير مباشر، وتنفيذ تخفيضات وإغلاقات تحت ستار إعادة الهيكلة. كما انتقدت نقص الشفافية في تخصيص التمويل الطارئ.

التحديات المستقبلية

تهدف الخطة الجديدة إلى معالجة مشكلات طويلة الأمد، مثل قوائم الانتظار المتزايدة للعمليات الجراحية وضغوط التمويل. ومع ذلك، يظل المشككون قلقين بشأن قدرة الخطة على سد فجوات التمويل ومعالجة التحديات التشغيلية.
بينما تصف الحكومة الهيكل الجديد بأنه خطوة نحو تحسين تكامل الخدمات، فإن نجاح النموذج سيعتمد بشكل كبير على تنفيذه وشفافية تخصيص التمويل في الأشهر القادمة.

Care Services Australia

1300 455 322

Care Services AUSTRALIA

Your Plan
Your Way
Our Support

Disability Services

Discover our Holistic Approach to your health and wellbeing with our wide range of Disability Services offered in Sydney, Melbourne and the Gold Coast.

Support Co-ordination

Streamline your journey to empowerment with our Support Coordination services, dedicated to facilitating and optimizing your access to essential support and resources

Home Care Services

Elevate comfort with our Home Care services, offering personalized assistance, health monitoring, and companionship for enhanced well-being in familiar surroundings.

We speak Your language...
We understand your culture

Discover Our holistic approach to Disability Services in Sydney, Melbourne, Gold Coast

Discount
Cincotta Chemist®

Famous for value, famous for care.

Discount
Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
Liverpool

Cincotta Rewards+

SIGN UP ONLINE & IN-STORE

Start Saving Today!

SHOP + SCAN + 167 POINTS = $5 EARNED EARN + $5 REDEEM

Earn **1 Point** for every **$** you spend. For **every 167 points** you'll earn a **$5 reward** off future purchases.

SIGN UP TODAY →

Specialised Services

Simple and streamlined methods of providing specialised medication for Fertility Clinics, Aged-Care facilities, Doctor Surgeries and more. Save & Deliver Pharmacy is equipped with the equipment to cold store medications, deliver regular order prescriptions and compound medications for doctors and patients.
Many of these services are provided at no extra cost to your clinic and at discounted and affordable prices. We personalise our services to meet your individual clinic's and patients requirements to maintain customer satisfaction.

Discount Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
279 Macquarie St
Liverpool NSW 2170
T. (02) 9821 1942

Discount Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
884 Anzac Parade
Maroubra NSW 2035
T. (02) 9349 1602

Discount Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
1/7 Munmorah Cct
Flinders NSW 2529
T. (02) 4296 5548

Media Australia
Arabic & English Media

يسر المؤسسة العربية - الإنجليزية في أستراليا A&E Media Australia أن تعلن عن إعادة إطلاق جريدة «مصرنا اليوم» للأخبار العالمية ونشر أخبار الجالية المصرية في أستراليابااللغتين العربية والإنجليزية:

www.mesrenaelyoum.com.au

وكذلك مجلة «مورنينج ستار» المتخصصة في أخبار النجوم والفن والجمال والثقافة، والمسابقات الفنية في كل انحاء أستراليا وخاصة فيكتوريا وكوينزلاند.

www.morningstars.com.au

وكذلك إعادة تشغيل مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهما من فيسبوك وتويتر ووبنتريست ويوتيوب.

مع تعيين رؤساء ومديرين تحرير جدد لإدارة المرحلة الجديدة.

الأستاذ رامي سعد – رئيس تحرير جريدة «مصرنا اليوم".

الدكتورة سامية عجبان – مديرة تحرير «مصرنا اليوم".

الموسيقار ميشيل صابر – رئيس تحرير مجلة «مورنينج ستار".

تتطلع المؤسسة من خلال هذه التعيينات إلى تقديم محتوى متميز يلبي اهتمامات قرائها ويعكس رؤية متجددة للإعلام العربي في أستراليا.

Ph: 0449146961
0499910365

Media Australia
Arabic & English Media

A&E Media Australia is pleased to announce the relaunch of Masrna Elyoum, a newspaper dedicated to global news and updates on the Egyptian community in Australia, available in both Arabic and English:
www.mesrenaelyoum.com.au

Additionally, the Morning Star magazine, which focuses on celebrity news, art, beauty, culture, and artistic competitions across Australia, particularly in Victoria and Queensland, will also be relaunched:
www.morningstars.com.au

Both outlets will reactivate their social media platforms, including Facebook, Twitter, Pinterest, and YouTube, as part of this new phase.

New editorial leadership has been appointed to lead this exciting relaunch:

- Mr. Rami Saad – Editor-in-Chief of Masrna Elyoum
- Dr. Samia Ajban – Managing Editor of Masrna Elyoum
- Maestro Michel Saber – Editor-in-Chief of Morning Star

Through these appointments, A&E Media Australia aims to deliver high-quality content that resonates with readers and reflects a refreshed vision for Arabic media in Australia.

Ph: 0449146961
0499910365

MIX TRADING

Mix Trading online

The best Online Shopping in Australia

Mix Trading online Offers the best price and fastest shipping.

for physical products, digital services, project consulting, and software services.

You can shop online for great deals on a budget.

www.mixtrading.online
shop@mixtrading.online
Ph: 0499 910 365

Morningstars
MORNING STARS
Arabic & English Magazine
CEO / Sam Nan
Ph: 0449146961
0499910365
Our Websites
Email: info@morningstars.com.au
Website: www.morningstars.com.au

Follow Us on Social Media
Facebook: MorningStars Australia
Twitter: @MorningStarsMag
YouTube: Morning Stars AU
Pinterest: MorningStars Magazine
Instagram: @MorningStarsMag

مؤسسة النور
للخدمات الاجتماعية

رعاية الطفل
توعية أمومة
مهرجانات للأطفال
بازارات للسيدات
اجتماعات تثقيفية
خدمات اجتماعية

رئيسة مجلس الإدارة: تهاني الطرفي
PH: 0432 738 821

IBEX
Construction
New Homes
Maintenance
Renovation
Ph: 0435 573 755
bexconstruction.com.au

Kamal Pest Control

PH: 0420665150

Simon Diab & Associates
LAWYERS

CITIZENSHIP
Australian Citizenship
Citizenship Delay Form
CIVIL
CONVEYANCING
CRIMINAL
FAMILY
IMMIGRATION
WILLS/PROBATE

Ph: 9630 7000
Email: info@simondiab.com.au
www.simondiab.com.au

Address: Suite 12, Level 410 ,1 Church Street, Parramatta NSW 2150

BUSINESS HOURS: Mon – Fri 9 am to 5 pm
Appointment Preferred
Sat – Sun Closed

AMEEN COMPUTER

Looking for laptops and desktops? We've got you covered!

Whether you are buying, selling, or need repairs, we are your
go-to destination.
Explore our range of new and used devices, hardware, and software solutions.
Trust us for quality products and expert service.
Call us Today and get aspecial price..
Ph: 0449 146 961

Sutherland Medical Centre and Mankarios Skin Cancer Clinic

Services

- *Family Medicine.
- *Child Health including Childhood Immunizations.
- *Women's Health.
- *Travel Medicine including Travel Immunizations.
- *Full Skin Examinations and Treatment of Skin Cancers.
- *Fully equipped procedure room.
- *Workers' Compensation Injuries.
- *Pathology testing.
- *Pre-employment Medical Examination.
- *Comprehensive Medical Assessments and Chronic Disease Management.
- *Psychology.

Established in 2002 by:
Dr Ramsis Farag, Dr Nabil Mankarios, Dr Mona Mikhail, and Dr Faten Wassef.

Dr Nabil Mankarios is an experienced Skin Cancer Practitioner who started working in this field in 1997.

www.suthmed.com.au
suthmed@bigpond.net.au
(02) 9542 6277

MAGDA KITCHEN

Experience authentic Egyptian cuisine right at your doorstep.
Magda is ready to whip up a feast just for you. Order now and let the taste of Egypt come to you!»

Casserole:
Okra
Moussaka
Perennial rice
Bechamel pasta

Fish:
fried
grilled
tray
Fesikh

stuffed:
cabbage
grape leaves
eggplant
zucchini
pepper

baked goods:
cake
Egyptian bread
soggy
Pizza

Koushari

مطبخ ماجدة

استمتع بتجربة المطبخ المصري الأصيل على عتبة داركم.
ماجدة جاهزة لتحضير وليمة من أجلك فقط.
اطلب الآن ودع الطعم المصري يأتي إليك!»

طواجن:
بامية
مسقعة
أرز معمّر
معكرونة باشمل

أسماك:
مقلي
مشوي
صينية
فسيخ

محشي:
كرنب
ورق عنب
باذنجان
كوسة
فلفل

مخبوزات:
كيك
خبز مصري
فطير
بيتزا

كشري

Ph: **0499910365**

ويبسايتس بيلدر
WEBSITES BUILDER

نبني لك الموقع الإلكتروني من الألف إلى الياء ونساعدك على الوصول إلى القمة في محركاتِ البحث حتى يصير مشروعك مشهوراً في أستراليا وكل العالم.

كما نبني لك صفحات مميزة على مواقع التواصل الاجتماعي

PH: 0449 146 961

Second Melbourne teenager dies from suspected methanol poisoning in Laos

Melbourne teenager Holly Bowles has died in a Thai hospital nine days after consuming a suspected methanol-tainted drink in Laos, her father has confirmed.

In a statement, the 19-year-old's father told 9News his "beautiful girl Holly is now at peace" after dying in hospital in Bangkok.

"We find comfort and solace in knowing that Holly bought so much joy and happiness to so many people," Mr Bowles said.

"Holly was living her best life travelling through South East Asia, meeting new friends and enjoying incredible experiences.

"As her parents we were always so incredibly proud of everything Holly did.

"Holly was an amazing big sister to James and she always looked out for him."

The Bowles family expressed thanks for the support they have received since their daughter fell ill.

"We would like to thank everyone from back home, in Canada and around the world for the love and support that Holly and our family have received.

"We would now like to request privacy during this extremely difficult time."

It comes less than a day after a UK woman became the fifth fatality linked to a suspected spate of poisonings from methanol-tainted alcohol.

Simone White's death was reported hours after that of 19-year-old Melbourne woman Bianca Jones, who had been on life support for days.

An American and two Danish tourists also died, officials said, following reports that several people had been sickened in a Laotian town popular with backpackers.

In a statement, Prime Minister Anthony Albanese said he was "saddened" to hear of Bowles' tragic passing.

"This should have been a trip filled with joy and wonderful memories - it is beyond sad that is it not to be," Albanese said.

"My thoughts and my deepest sympathies are with her family and her friends.

"I am sure all Australians are thinking of Holly and her best friend Bianca Jones who tragically passed away yesterday."

Albanese said the government would continue to provide support to the Jones and Bowles families, as well as local authorities.

Today police in Udon Thani, where Jones died in hospital, revealed the teenager was fighting a losing battle.

"She was unconscious ever since she was picked up from Laos and never regained consciousness from then, even as she had received medical care," Udon Thani Police general Phattanawong Chanphon said.

"The cause of death is likely from the consumption of methanol from fake liquor.

"It's poison and cannot be consumed. It causes swelling of the brain and caused the death."

Overnight, the British government confirmed that a UK national also died of suspected methanol poisoning in Laos. The Foreign Office said "we are supporting the family of a British woman who has died in Laos, and we are in contact with the local authorities."

She was identified by British media outlets as 28-year-old Simone White, a lawyer with the firm Squire Patton Boggs.

The victims are believed to have consumed drinks tainted with methanol, which is sometimes added to mixed-drinks at disreputable bars as a cheaper alternative to ethanol, but can cause severe poisoning or death.

It is understood the owner of the Nana Backpackers Hostel in Vang Vieng, where Bowles and Jones stayed, has been detained in Laos' capital Vientiane to assist police with their enquiries.

It's understands the hostel will shut its doors temporarily.

The hostel owner insists the drinks did not come from its bar. Telephone numbers listed for Laos' Health Ministry did not work and police refused to comment on the incident.

The US State Department confirmed that an American had also died in Vang Vieng, and Denmark's Foreign Ministry said two of its citizens had also died in "the incident in Laos," but neither would comment directly on a link to the methanol poisoning that killed Jones.

In a statement to the Melbourne Herald Sun newspaper, Jones' family asked for privacy in their grief.

"She was surrounded by love, and we are comforted by the knowledge that her

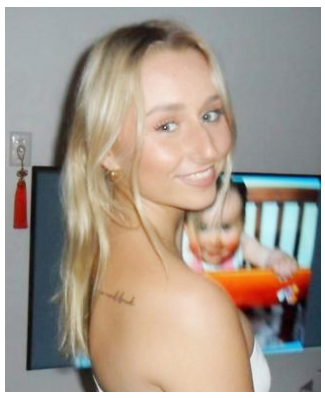

incredible spirit touched so many lives during her time with us," the family wrote.

"We want to express our deepest gratitude for the

overwhelming support, love, and prayers we've received from across Australia."

The US State Department said local authorities were investigating the case and were responsible for providing any details, and that the US was providing consular assistance.

"We offer our sincerest condolences to the family on their loss," the State Department said in an emailed statement to The Associated Press.

Members of the Beaumaris Football Club, where Jones and Bowles both played over a number of years, gathered at the club in an intimate vigil for the pair on Friday evening.

Mentone Girls Grammar, where Jones graduated from in 2023, also paid tribute to the "beautiful young woman".

"Bianca was a beautiful young woman in every sense of the word, who lived her life with great spirit and unbridled enthusiasm," Mentone Girls Grammar principal Natalie Charles said in a statement.

"She excelled as a nimble and speedy forward in the School's AFL team, however, it was probably off the field where she shone brightest, building team spirit and encouraging her peers to give everything a go.

"Known for her caring nature and bubbly personality, she loved spending time with her friends. Bianca will be fondly remembered and deeply missed."

Landlocked Laos is one of Southeast Asia's poorest nations and a popular tourist destination. Vang Vieng is particularly popular among backpackers seeking partying and adventure sports.

Details on the alcohol poisoning began trickling out about a week after Jones and Bowles fell ill on November 13 following a night out drinking with a group in the remote town.

Thai authorities confirmed that Jones had died by "brain swelling due to high levels of methanol found in her system."

"Drink spiking and methanol poisoning are far too common in many parts of the world," Foreign Minister Penny Wong said after receiving news of Jones' death.

"At this time I would say to parents, to young people, please have a conversation about risks, please inform yourselves, please let's work together to ensure this tragedy doesn't happen again."

New Zealand's Foreign Ministry said Thursday that one of its citizens was also unwell in Laos and could be a victim of methanol poisoning.

"We have updated our travel advisory for Laos to note that there have been several cases of suspected methanol poisoning after consuming alcoholic drinks," New Zealand's Foreign Ministry said.

"Travelers are advised to be cautious about consuming alcoholic beverages, particularly cocktails and drinks made with spirits that may have been adulterated with harmful substances."

Australia also updated its travel advice, cautioning that several foreign nationals had been victims of suspected methanol poisoning in Laos this month. The US did not immediately issue an updated travel advisory.

On Tuesday, Duong Duc Toan, manager of the Nana Backpacker Hostel where the two Australian women stayed in Vang Vieng, told the AP that staff were told by other guests that the two women were unwell after they failed to check out as planned on November 13, and they arranged transport to a hospital for them.

The women were then taken to Thailand for emergency medical treatment and their parents flew in to be with them.

Plan to merge some Victorian hospitals shelved but significant overhaul of health system proposed

The Victorian government has announced a major overhaul of the state's health system but has rejected a recommendation to amalgamate some health services.

The government has committed an extra $1.5 billion in funding for the state's hospitals and has revealed it will not force hospitals to merge, but it has flagged significant changes to the sector.

The government's Health Services Plan, released today, recommends reconfiguring the state's health system into a network of services based on geography.

The expert advisory committee that put together the plan found the health system was "no longer fit for purpose" and was exposed by the COVID-19 pandemic.

"The structure of our system contributes to inconsistent and inequitable access to high-quality and safe care," the committee reported.

"We consider that these reforms are needed — and needed now."

The plan, which was 10 months in the making and included 27 recommendations, has been centred around the creation of Local Health Service Networks.

Those networks would group hospitals near each other to provide more seamless care, while retaining local leadership and hospital branding.

It recommended the government consolidate some existing health services "to reduce inequities and improve consistency in care".

However, Premier Jacinta Allan said that was the only one of the committee's 27 recommendations that the government would not implement in full or in principle.

The premier announced the formation of a new body — Hospitals Victoria — to oversee back-office operations at hospitals and reduce "duplication" of some administration.

"We have too many different IT systems, too many different payroll systems, too much different back office bureaucracy that can be, instead, focused on delivering patient care," she said.

The extra funding comes after hospitals were forced to put a freeze on recruitment amid budget uncertainty, with health sector bodies warning proposed budget cuts would result in less frontline staff and the winding back of planned surgeries.

Health Minister Mary-Anne Thomas said the funding increase recognised that hospitals were having their busiest year on record.

"This is off the back of the increase in patient demand that we've seen in the last financial year — a six per cent increase. So we are responding to that need in our hospitals and providing the funding to meet that need," she said.

Victoria's peak body for public health services, the Victorian Healthcare Association (VHA), welcomed the extra funding and the decision to walk away from hospital mergers.

However, VHA chief executive Leigh Clarke said the government needed to provide more information about its plans.

"The devil is always in the details. We would note that services have already made some back of house cuts to some of their non-clinical staff and services, and we look forward to receiving more detail on the funding allocation that's being afforded to services, and where that's going to be distributed," she said.

Ms Clarke warned against large-scale reform of the health sector given the government's commitment to pay down the state's debt.

"The VHA supports the intent of the reform, as do almost all health services, but it doesn't come at no cost. It's not a cost-neutral exercise."

Shadow Health Minister Georgie Crozier said it was not clear where the additional money would be spent.

"We just don't know where that money's going to, but certainly it will save some of those services that have been spoken about — dialysis units, bed closures all those things — we hope they would be preserved now," she said.

"This is going to provide some reassurance but it's not going anywhere near helping the overall health system that remains in crisis and we know that from whether its worsening ambulance response times to workforce issues."

Greens call for Government to withdraw mis & disinformation Bill

Following a lengthy Senate inquiry, the Greens have today announced their opposition to the Government's mis and disinformation bill and have called for the bill to be withdrawn. The Greens have heard evidence from experts, lawyers and the community that the Government's approach doesn't get to the heart of tackling the harms of mis and disinformation. There are serious concerns that handing responsibility over to tech platforms to self-regulate what is true or false will likely have unintended consequences that undermine the policy intent.

Greens' opposition means the bill cannot pass the Senate. The Government has failed to address the significant concerns that have been raised by many in the community, and the Greens are today calling on the Government to withdraw the bill.

Greens spokesperson for communications and Senator for South Australia, Sarah Hanson-Young said:

"The Greens understand that mis and disinformation is a growing danger to democracy, public discourse, health and safety both in Australia and around the world and needs to be tackled.

"However we are concerned this bill doesn't actually do what it needs to do when it comes to stopping the deliberate mass distribution of false and harmful information. "It gives media moguls like Murdoch an exemption and hands over responsibility to tech companies and billionaires like Elon Musk to determine what is true or false under ambiguous definitions. It does little to stop non-human actors like bots flooding social media and boosting dangerous algorithms.

"There has been strong community opposition to this bill, and experts have also raised serious concerns. The Government has failed to address these.

"As such, the Greens will be opposing the bill. The Government should listen to community concern and withdraw this legislation.

"Instead, the Government needs to focus on comprehensive reforms that tackle the business models and dangerous algorithms that fuel division and damage democracy, and legislate a duty of care so these platforms prevent harm in the first place."

Home invasions, cars torched: Kempsey's chaotic crime wave

A regional town is at breaking point, with residents furious over a never-ending crime wave, while teenage offenders taunt them by boasting of their illegal activities on social media.

Kempsey, 420km north of Sydney, remains a hot spot for break-and-enters, car thefts and assaults, while local police stations remain at only 70 per cent operational capacity.

In the past six months vehicles have been torched, tyres stolen, and multiple homes and businesses looted.

Many of the targets are elderly, including one woman who had her walking frame snatched in broad daylight.

The are detailed on the Facebook page "Kempsey Crime Reporting", which is updated almost daily.

"To the dogs who stole the rims of my black V8 Commodore ⋯ we have you on camera" said one post from this month.

"Thieves broke into my house and took my car keys, wallet, iPhone 16 and some cash" another post reads.

A separate post, showing a photo of an elderly lady in front of a brand-new car reads: "There has been a home invasion around midnight last night in West Kempsey. She was attacked and held at knife point. Her handbag and white MG were stolen."

The shocking stories on the Facebook page came to The Daily Telegraph's attention after a recent visit to Kempsey.

During the trip, crime was the biggest talking point among local residents and business owners, who had all been directly or indirectly impacted.

"You feel violated, you really do. It's terrifying. It's a sick feeling right to the pit of your stomach" said Gail Cheers, who has been broken into three times.

"The first time they took my car and took money out of my handbag. The next time they came back they tried to take my car again.

"The third time they came back they were frightened away but they were armed. We could see they were armed with machetes."

A parliamentary inquiry into regional crime last month held a hearing in Kempsey, where police advised the local force was operating at only "70 per cent authorised strength".

"Some commands are probably down to the low 60s⋯ resourcing is a challenge" said Superintendent Shane Cribb, Commander of the NSW Mid North Coast District.

In its submission to the inquiry, the Police Association of NSW said: "Understaffing, increasing work demand and burnout means it is getting harder and harder for police to provide the same level of service."

Social media is not only a tool for victims in Kempsey. Many of the stolen cars have ended up on two Instagram accounts, which boast more than 10,000 followers.

The page contains videos of young criminals stealing cars and then using them for high-speed joy rides.

Other videos show them travelling at 240km/h, in high-speed pursuits with police, as well as brazen break-and-enters.

Michael Kemp, the local MP said: "The community is fed up. They are asking for answers, begging for change, wanting to feel safe in their own homes".

A police spokesman said a "number of operations" had been run in the area to "address property related-crime".

This saw 98 people arrested and hit with 199 charges earlier this year.

Major mosquito outbreak at Sydney water facility crushed

A major mosquito outbreak in south-west Sydney has been contained in a "round the clock" operation that cleared the pests from a significant water facility, Sydney Water said.

In late October, Liverpool Council contacted Sydney Water about a surge in mosquito populations near Chipping Norton, suspected to be linked to the oxiponds at the Liverpool Water Resource Recovery Facility.

Sydney Water collaborated with the council to tackle the issue.

In less than two weeks, nearly 100 per cent of frogbit - a floating water weed - was removed from the ponds.

Field assessments across ten of the 12 treatment sites showed a 98 per cent reduction in mosquito larvae since November 8.

"In areas where frogbit vegetation persisted, mosquito larvae counts dropped from 400 to nearly zero," Sydney Water water resourse recovery lead Sally Rewell said.b

"Field surveys have confirmed the amount of airbourne mosquitoes around the plant has reduced by over 90 per cent. We expect a further reduction over the next two weeks."

Specialised machinery was used, including excavators, sucker trucks, boats, and a helicopter, to help remove vegetation, and carry out ground and aerial spraying with larvicides.

"Our crews worked tirelessly day after day to eliminate the mosquito habitats and treat breeding areas," Rewell said.

Medical Entomology NSW health pathology Associate Professor Cameron Webb said adult mosquito numbers dramatically declined compared to last week's collections.

"This is explained by the ongoing reduction in mosquitoes emerging from oxiponds through weed removal and larvicide treatments," Webb said.

"Larval sampling in the oxiponds recorded a further decline in mosquito abundance and an approximate further 50 per cent reduction from last Wednesday."

More than 50 people worked seven days a week to get rid of the pests, Rewell said.

"This has been a focused operation, with everyone giving their all around the clock," she said.

Chalmers defends sweeping changes to 'modernise' $230bn sovereign wealth fund

Jim Chalmers has defended sweeping changes to Australia's $230bn sovereign wealth fund, including how it will prioritise issues like housing and renewable energy.

The Future Fund, a pool of cash to help Australia with long-term financial positioning, gives the federal government savings to dip into and is independently managed.

The Treasurer late on Wednesday announced several guidance updates to the fund to delay withdrawals until next decade and better align its investments with "national priorities", such as housing and renewable energy.

Mr Chalmers fought off pointed questions on Thursday, saying the government was not fiddling with the fund.

He said it did need to be updated to remain useful.

"I think it would be strange to set something up in the early 2000s and pretend that exactly as he had set it up it would endure for the rest of time," Mr Chalmers told reporters in Canberra.

"This is about modernising the future fund and making sure it serves our national economic interests to the ultimate benefit of the Australian people.

"I think it would be unrealistic for (Peter Costello) to assume that as he set up two decades ago would continue for ever."

The national priorities outlined by Mr Chalmers include housing, transitioning to a net zero power grid and supporting Australia's domestic supply chain.

He also committed to not taking money from the fund until 33-2032, when it is expected to grow to $380bn. It is currently at $230bn.

Current legislation has allowed withdrawals from the Future Fund since July 2020.

But the former Coalition government committed to not eating into it until at least 27-2026.

Mr Costello set the fund up in 2006 while serving as treasurer in the Howard government.

Mr Chalmers reiterated the changes would not change the ultimate objective of the fund's board, which is to maximise returns without excessive risk.

Essentially, the board is required to choose investment options in the line with the national priorities if they offer the same returns and risk expectations as alternatives.

But asked about why the fund needed to be directed if options deemed in the national priority were already equitable, Mr Chalmers fired up.

"I completely reject that last part of your question and I have said repeatedly here and in the material we have released here that the primary objective of the fund is to maximise returns," he replied.

"We have not changed our expectations of risk, have not changed our expectations of rate of return.

"What we have said is when the fund is comparing possible investments with similar levels of return those investments should be cognisant of some of the big economic challenges and opportunities that we have.

"I am yet to find anyone objective who does not think we need more investment in housing, energy or hardening our infrastructure."

Mr Chalmers also denied that the government was setting a "dual mandate".

"We made it clear there is a primary focus on returns, no change to the benchmark, no change to how they think about risk but we've asked them where they can and where it is appropriate, to consider investing in housing, energy and national economic security so we can tick more than one box," he said.

"But I've been very clear, probably half a dozen times here already, we're not changing primary focus on returns, we are not changing its independence when it comes to investment decisions that the board makes.

"It is not unusual, it shouldn't be controversial for a government to indicate its priorities.

"We haven't seen major changes like this are the Future Fund since its inception and there are not many institutions that we would expect to go forward two, three or four decades without a view on how to improve them."

Coles CEO Leah Weckert flags Amazon threat at ACCC supermarkets inquiry

The intrusion of US tech giant Amazon into Australia's retail market poses a serious threat to the profits of traditional supermarkets, Coles chief executive Leah Weckert says, as thousands of Aussie shoppers shift their dollars for products like nappies and dishwashing liquids to the American behemoth.

Ms Weckert, appearing before the ACCC's inquiry into supermarket prices, said Amazon had already snatched about a $1bn in grocery sales from traditional retailers following its entry into the market in 2017.

"In the areas they are competing with us, in those ambient categories, given the growth we are seeing ··· this is something we are paying a lot of attention and are worried about," she said.

Ambient categories refers to non fresh produce items such as nappies.

"The volume they are now selling is a real point of competition for us.

"The challenge we are going to have is being able to adequately compete with a two-hour delivery time out of robotics centres in Melbourne and Sydney."

The US giant, which boasts a market capitalisation of about $3.3 trillion compared with Coles' $24.4bn, built a 200,000sq m robotics fulfilment centre at Kemps Creek in western Sydney, promising expedited delivery times for goods sold on its online platform

A second centre is expected to open at Craigieburn in northern Melbourne in 2025.

According to Roy Morgan research, 7.9 million Australians aged 14 years and over shopped on Amazon at least once in the 12 months to June 2024, an increase of 1.1 million customers on the previous year.

An Amazon Prime subscription also gives customers free deliveries.

Coles and Woolworths control about 67 per cent of the supermarket landscape, the ACCC has found, but Ms Weckert said Amazon's burgeoning growth posed an ongoing competitive threat to her business.

"Our expectation is they will continue to grow and invest," she said.

"They are likely to also expand their range over time."

Ms Weckert said Coles developed its own automated distribution centres partly in response to the Amazon threat.

In the online space, the Coles boss listed Woolworths and Amazon as her two prime competitors.

The inquiry, established by the Treasury Department in February this year, is drilling into the structure of the grocery markets across suppliers, wholesalers and retailers.

Rising prices at the checkout form a central part of Australia's rolling cost-of-living crisis and the government, opposition and general public hold concerns the country's concentrated supermarket space could be inflating prices.

Both Coles and Woolworths have delivered record revenues and profits in the past few years, even as consumer spending power declines in the face of rising inflation and interest rate pressures.

Ms Weckert defended Coles' profits under questioning from ACCC lawyer Naomi Sharp SC, arguing that net profits after tax had remained flat as a percentage of total costs in the past five years.

Coles delivered $43.5bn in revenues for the 2024 financial year and $1.12bn in net profits.

The ACCC has labelled Australia's supermarket landscape as an "oligopoly" or a market typified by a small number of dominant companies and potentially uncompetitive practices.

Ms Weckert pushed back against any assertion the market was not competitive.

'Protecting the big boys': Amanda Rishworth and Bridget McKenzie clash on supermarkets

Social Services Minister Amanda Rishworth and senior Coalition senator Bridget McKenzie have traded blows on how to crack down on supermarkets, with the opposition frontbencher accusing Ms Rishworth of "protecting the big boys".

Australia's consumer rights watchdog is investigating the sector amid concerns over price setting practices and market concentration.

The Albanese government has introduced a range of measures aimed at fighting foul play in Australia's duopolous supermarket sector.

But the opposition has called for divestiture, or forcibly breaking up Coles and Woolworths.

Commenting on the Australian Competition and Consumer Commission (ACCC) probe, Ms Rishworth said on Tuesday the "inquiry is very important."

"The ACCC is doing its job of making sure that there's scrutiny on our supermarkets and ... we are wanting to take action on the supermarkets," the federal minister told Nine's Today, appearing opposite Senator McKenzie.

"We have taken action by making the voluntary code mandatory, by looking at our merger laws, at increasing competitiveness with the states and territories, and importantly, addressing things like shrinkflation ... which is also about looking at higher penalties when supermarkets try and sell us less for the same price."

A separate senate inquiry earlier this year found that both Woolworths and Coles were buying up sites without developing them.

Woolworths has repeatedly denied it was land banking, including to the ACCC on Monday, arguing they were strategic purchases for longer-term planning.

Senator McKenzie said Woolworths and Coles were "blocking out competitors from actually setting up shop in the suburbs or the regional cities".

"Look, the reality is shoppers are struggling with food going up in excess of 12 per cent since Labor came to power," she said.

"We do need our competition for both farmers and consumers, both ends of the supply chain.

"We've got a bill in parliament right now to deal with this with really tough penalties, a supermarket commissioner, and to deal with ... land banking specifically to actually split the supermarkets up and to actually make sure divestiture powers are part of our competition framework when it comes to supermarkets."

She called on Ms Rishworth to "get the Labor Party to support our bill so we can actually do something tangible to assist competition."

But Ms Risworth hit back, saying "the trouble with your proposal, Bridget, is that it is just a thought bubble."

"It's chaotic," she said.

"Reputable people have said that your proposal would lead to less competition, less actual rights.

"And I've got an army of experts that say otherwise and less for farmers," Senator McKenzie interrupted.

"Amanda, stop protecting the big boys," she said.

But Ms Rishworth pressed on.

"Bridget, that is just not true. I think we are looking at unintended consequences here," she said.

"You can't just have a thought bubble and hope it's legislation."

Defence companies claim Adelaide conference was the ‹Fyre Festival› of the military world

An international military conference in Adelaide that boasted of drawing "more than 1,100 delegates from around the world" has been derided by attendees as a "total shitshow" and compared to the infamous Fyre Festival held in the Bahamas.

This week's MAST event was billed as a "leading international maritime, air and space technologies defence event" with Adelaide the "first Southern Hemisphere city to host the event in its 17-year history".

However, furious defence industry figures claim organisers of the MAST 24 conference greatly exaggerated participant numbers, and falsely claimed officials such as Australia's Chief of Navy Vice Admiral Mark Hammond would be appearing.

"They over-promised and under-delivered. Companies and organisations that MAST 24 said would attend aren't here and the claim of 1,000+ people is ludicrous, it might just be half of that," a conference attendee told the ABC.

"Despite claiming there would be dozens of exhibiters at MAST, there was only a handful of stands, and none of the defence officials the organisers said would be here turned up."

"It's an utter embarrassment and total shitshow – not even the South Australian Defence Minister or Defence SA boss turned up, it reminded me of the Fyre Festival," another defence industry figure quipped.

"There are dozens of Japanese officials and representatives here, but there doesn't appear to be anyone from the Australian Defence Department here in an official capacity".

One local defence company claims it paid close to $10,000 to exhibit inside the Adelaide Convention Centre during the three-day event, only to discover it wasn't on the list of participants and none of its material had been delivered to the venue.

Industry figures claim at least two large Australian defence companies wrote to organisers ahead of the event to demand they be removed from material that falsely portrayed they were official participants in the conference.

MAST CEO Warren Edge has rejected criticism of the showcase, telling the ABC he was "not aware of any incorrect advertising of companies" and insisted organisers "made every effort to ensure this did not occur".

"MAST received communication last Thursday 14 November that Vice Admiral Mark Hammond was unable

to attend due to operational matters, and subsequently updated our website on Saturday morning (due to international travel of key personnel on Friday)," he said in a statement.

"I have been advised that one exhibitor unfortunately was unable to complete their installation prior to event start and we are working to rectify this with them."

The Defence Department has declined to comment on the controversy, but the ABC has confirmed Vice Admiral Mark Hammond did not receive an invitation to speak at the MAST 24 Conference.

The South Australian government declined to comment on how much funding it provided to stage the MAST 24 conference, citing "commercial in confidence" contract provisions.

"Funding is offered to business events that meet strict criteria and reconciliation is completed after the business event and is performance-based," a government spokesperson said.

"The treasurer and minister for defence and space industries, and the CEO of Defence SA, couldn't attend the MAST event as they are currently visiting the UK for a series of high-level talks, including with defence companies."

The spokesperson declined to say whether the MAST conference would be supported in Adelaide in the future but confirmed Acting Premier Susan Close did attend this week's event.

Government introduces social media age ban Bill to parliament

Billionaire Elon Musk has taken to his own social media platform X to slam the Albanese government's Bill to ban social media for kids under 16.

If passed, social media companies could be slapped with fines of up to $50m if they fail to do enough to verify a user's age on their platforms.

The world-first legislation, introduced into parliament on Thursday, would also create a legal definition of social media.

But Mr Musk, who has been named by President-elect Donald Trump to head a new department of government efficiency, has weighed in saying it "seems like a backdoor way to control access to the internet by all Australians".

The Bill might not be popular with Mr Musk, but it will likely get a warm welcome in parliament.

There has been broad bipartisan support for restricting minors' access to social media for some time, with states and territories mulling their own bans.

Though, the Bill is not without critics.

Independent MP Zoe Daniel warned on Thursday morning that it could unintentionally make platforms "less safe".

"My biggest concern about it really is that it doesn't substantively change what the platforms need to be doing on their platforms, and there may be an unintended consequence that the platforms actually become less safe," she said.

"If you were to create a system where the platforms have

to take responsibility, mitigate risk and be transparent about how they're doing that and what tools they're using, then that sort of provides, potentially, an environment where everyone can be in a safe space.

"What we're doing is saying, 'Well, we're going to lock everyone under 16 out, and then everyone else can do whatever they want in there'.

"And also, we know that some people under 16 will get in. I don't think that that's really a good pathway to go down."

Meanwhile, Snapchat is expected to be captured in the definition of social media under Australian law.

Snapchat lets users exchange photos, videos and messages rather than offering a posting board-type feature, such as Facebook, Instagram or X

There was some uncertainty around whether Snapchat could escape the proposed ban by arguing it was a messaging service and not a social media platform.

Dutton pays tribute to Bill Shorten: He could have been Australia›s PM

In politics, the biggest compliments come from enemies after they've left the political scene, and that's what happened when Bill Shorten bid farewell to Parliament after 17 years of service.

Peter Dutton, his political rival, was Shorten's political standout and spoke about his achievements in a way that even the prime minister couldn't.

Dutton, who had breakfast with Shorten in the last week before he left Parliament, praised his political abilities, saying: "Bill Shorten had tremendous political intelligence and leadership skills, and he could have been a very good prime minister for this country."

He added jokingly: "Thankfully, that didn't happen, because we won the election."

In his farewell speech, Shorten chose to honour his family first, referring to his wife Chloe and his children Robert, Gigi and Clementine.

It was a tribute to his family, who made so many sacrifices during his political career.

Shorten, who has served in parliament for 17 years, said: "Politics is really tough," noting that many colleagues have not had the opportunity to say goodbye formally due to electoral defeats, scandals or even illness.

But he stressed that he was fortunate to have had the experience and reached this stage.

As for achievements he is proud of, Shorten mentioned the Beaconsfield mine disaster, which was a turning point in his union career and made him known in Australia. He also touched on a series of political achievements, most notably the National Disability Insurance Scheme, which he considered one of his greatest achievements.

Shorten, who has not hesitated to acknowledge his failures, said: "Some of your failures become your best," noting that despite the painful moments of failure, he is proud of every moment he spent in politics.

After leaving parliament, Shorten intends to continue his career in education, where he will take up the position of Vice-Chancellor at the University of Canberra from next February. He indicated that education is the field in which he plans to work after leaving the political arena.

In closing, Shorten had a message for the next generation of politicians, urging them to be ambitious and driven to make a real difference in the country. He concluded by stressing that time is limited, urging everyone to make the most of every moment in the service of the nation, citing the wisdom of the poet Rudyard Kipling.

We proclaim the truth, no matter the cost

Australia Today

All News About Australia

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatoda
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
WhatsApp: 0449 146 961

CEO: Sam Nan

Saturday 23 November 2024 No. 190 | Take it for Free | English and Arabic News

The American Eagle Supports the Lion of Jerusalem

The Failure of Penny Wong and Anthony Albanese's Plan

Trump Rejects the «Flawed» International Criminal Court Decision

The White House rejected the International Criminal Court's decision to issue arrest warrants for Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu and former Defense Minister Yoav Gallant over alleged war crimes in Gaza.

Some lawmakers, including U.S. President-elect Donald Trump, urged imposing sanctions on the ICC, headquartered in The Hague, in response to the decision.
Reports suggest that Israel is working with the new administration to take punitive actions against the court.
The White House Press Secretary, Karine Jean-Pierre, stated that the U.S. would not enforce the arrest warrants, calling the ICC's decision a «flawed process.»
She criticized ICC Prosecutor Karim Khan for failing to grant Israel a genuine opportunity to engage constructively or to consider its internal investigations properly, raising questions about the credibility of his investigations.

The arrest warrants effectively bar Netanyahu and Gallant from entering any of the 124 member states of the ICC.
Both Israel and the U.S., neither of which are ICC members, condemned the decision.

In May, ICC Prosecutor Karim Khan announced his intent to pursue the arrests of Netanyahu, Gallant, and three Hamas leaders, who were later killed in Israeli strikes.

The Biden administration has, so far, resisted calls from Republican lawmakers to impose sanctions on the ICC, as Trump did during his presidency.

National Security Council spokesperson expressed concerns over the ICC prosecutor›s haste in pursuing arrest warrants, highlighting significant procedural flaws leading to the decision.

The ICC alleges that Netanyahu and Gallant targeted civilians and used starvation as a weapon of war.

It also issued an arrest warrant for Hamas military leader Mohammed Deif, believed to have been killed in an Israeli airstrike in July.

Australian political reactions to the ICC decision remain unclear, with Prime Minister Anthony Albanese and Foreign Minister Penny Wong yet to issue direct statements.
Australia's historical alignment with U.S. foreign policy suggests a cautious approach to any stance that might disrupt bilateral relations, especially given previous support for Israel under former Prime Minister Scott Morrison.

Some speculate that the Albanese government may avoid overtly criticizing Israel or the ICC to maintain diplomatic balance.

In light of these events, broader discussions have emerged about the impartiality of ICC Prosecutor Karim Khan, who has been criticized for perceived bias due to his Muslim background and cultural ties to Pakistan.

Critics allege that these affiliations influence his decisions, particularly in cases involving Israel.

Prime Minister Netanyahu, often referred to as «the Lion of Jerusalem,» has reaffirmed Israel›s stance on the indivisibility of Jerusalem and the historical Jewish claim to the land.

He emphasized that Israel remains open to peace with the Arab world but warned against continued hostilities from its neighbors.

The ICC's actions and international responses continue to stir debate over legal jurisdiction, historical claims, and the broader implications for peace and accountability in the region.

Karim Khan

Rep. Mike Waltz of Florida

Republican Senator Tom Cotton